المملكة المغربية

رئاسة الحكومة

ANRF

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

التقرير السنوي

2021

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

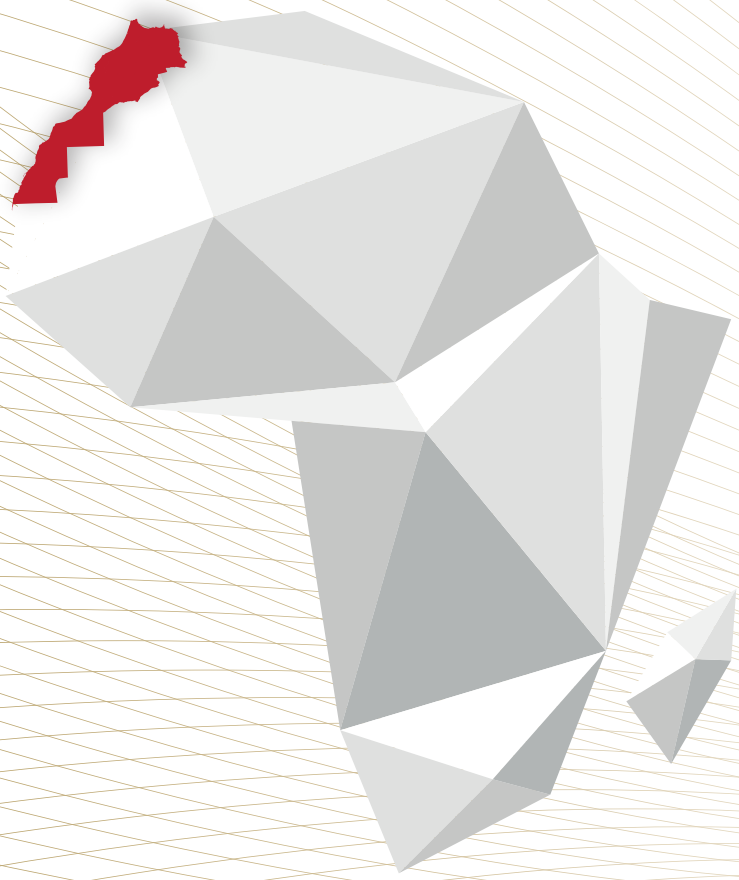

التقرير السنوي

2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

«ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تتربص بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي وجهه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل يومي 2 و 3 أبريل 2014

«كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل وأصحاب القروض.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة في 11 أكتوبر 2019

كلمة الرئيس

"يكتسي هذا الهدف أولوية قصوى بالنسبة للهيئة الوطنية للمعلومات المالية التي تعمل على ترجمة وإضفاء كامل الفعالية على المهمة المنوطة بها قانونيا، والمتمثلة في الدور المحوري داخل المنظومة كمنسق وطني بين السلطات الحكومية المختصة وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون."

تعتبر مكافحة مختلف أشكال الجريمة المالية أولوية وطنية لأنها تمثل أفضل ضمان لحماية سلامة النظام الاقتصادي والمالي المغربي وصلابته واستدامته ومناعته، خاصة في ظل ظروف الأزمة العالمية التي نجمت عن تداعيات جائحة كوفيد 19 والتي أفرزت اتجاهات وتقنيات حديثة في مجال الجريمة تم تطويرها من طرف المتورطين في هذه الجرائم.

وفي هذا السياق، أكد السيد الوزير المكلف بالمالية باسم الحكومة، في رسالة مؤرخة في 16 فبراير 2021 وموجهة لمجموعة العمل المالي، عزم المملكة المغربية الراسخ على مواصلة الوفاء بالتزاماتها على الصعيد الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل على إنجاز خطة العمل المعتمدة في فبراير 2021 مع مجموعة العمل المالي في الآجال المحددة.

هذا الالتزام الراسخ يجسد مرة أخرى إرادة جميع الفاعلين المعنيين للانخراط في هذه الحركية المستجدة والمتمثلة في التعبئة على الصعيد الوطني لمعالجة أوجه القصور التي تم تسجيلها من طرف خبراء مجموعة العمل المالي، سواء على مستوى الالتزام الفني أو على مستوى الفعالية.

ومن شأن هذه التعبئة على الصعيد الوطني أن توحد جهود جميع الشركاء وأن توجه جميع الطاقات من أجل معالجة النقائص التي تم تحديدها على مستوى المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من أجل الخروج، على المدى القصير، من مسلسل المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة العمل المالي.

وهكذا فإن المراجعة الشاملة في يونيو 2021 للقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال بمقتضى القانون رقم 18-12، من شأنها أن تحسن بصفة جذرية درجة الالتزام الفني بالنسبة لمتطلبات مجموعة العمل المالي وإغناء الترسانة القانونية الوطنية بأحدث المعايير الدولية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وكنتيجة لذلك، تمت مراجعة النظام القانوني والإطار التنظيمي لوحدة معالجة المعلومات المالية حيث تم إنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات المالية كمنسق وطني وتم تطوير وسائل عملها وتزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتضطلع بمهامها.

وبفضل هذا الإصلاح التشريعي، تمكن المغرب من معالجة أحد أوجه القصور الاستراتيجية في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال إحداث إطار قانوني ومؤسساتي وإجرائي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما. وقد حظي إحداث هذه الآلية بتقدير وإشادة الهيئات الدولية المختصة.

وموازاة مع ذلك ومن أجل تعزيز شفافية النظام المالي ومناعته، نص القانون السالف الذكر على إحداث السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات والترتيبات القانونية، الذي عهد بمسكه وتدبيره إلى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، بمقتضى اتفاقية تم التوقيع عليها مع الوزارة المكلفة بالمالية.

بالإضافة إلى ذلك، نص القانون على تعيين سلطات إشراف ومراقبة جديدة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة من أجل تشجيع انخراط أفضل لهؤلاء المهنيين في الجهود المبذولة من طرف المملكة من أجل إضفاء المزيد من الفعالية على منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تمت تقوية إطار الإشراف والمراقبة على المنظمات غير الهادفة للربح من أجل الوقاية والحد من المخاطر المرتبطة بإمكانية استخدامها لأغراض تمويل الإرهاب.

وتعتبر تقوية المنظومة الوقائية والزجرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوسيع الاختصاص الترابي ليشمل محاكم أخرى على الصعيد الوطني (الدار البيضاء وفاس ومراكش) في مجال مكافحة غسل الأموال والالتزام بالقيام بالأبحاث المالية الموازية، إجراءات من شأنها العمل على تجفيف مصادر الدخل غير المشروع.

وفي إطار مقاربتها الاستباقية، سارعت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، بتنسيق مع السلطات المختصة، إلى اعتماد النصوص التطبيقية موازاة مع اعتماد القانون سالف الذكر.

وفي نفس الوقت، عرف تفعيل النصوص القانونية دفعة جديدة من خلال اعتماد وإصدار العديد من المقررات والمذكرات التوجيهية والدلائل من طرف سلطات الإشراف والمراقبة، من أجل تحسيس الأشخاص الخاضعين وتبسيط المفاهيم وتحكم أفضل في المخاطر من أجل تطبيق مرن وفعال للنصوص الجاري بها العمل.

وموازاة مع ذلك، تم الإنتهاء من أشغال تحيين التقييم الوطني للمخاطر واعتماد التقرير الثاني الخاص بالفترة من 2018 إلى 2020 من طرف القطاعات الوزارية والسلطات المختصة، وإدراجه في مسطرة المصادقة الرسمية عليه، تمهيدا لتعميم نتائجه.

وللانخراط الشامل في تنزيل النموذج التنموي الجديد لبلادنا الذي يكتسي أهمية قصوى، سارعت الهيئة إلى التفكير بعمق من أجل تجسيد توصيات هذا النموذج على أرض الواقع بالنسبة لرؤيتها الاستراتيجية وتنظيمها وتدبيرها.

وفي هذا السياق، تم تشكيل لجنة داخلية بهدف:

1. تحديد التوصيات التي تهم نشاط الهيئة؛
2. بلورة أهم الأوراش التي يمكن للهيئة إنجازها في إطار تنزيل هذه التوصيات؛
3. تحديد كيفيات تنفيذ هذه الأوراش؛
4. السهر على متابعة تنفيذ هذه الأوراش.

وبالفعل، فقد توجت أشغال هذه اللجنة بإعداد تقرير يتضمن أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في مخطط العمل المستقبلي للهيئة. ومن بين هذه التوصيات التي ترمي إلى تطوير الفعالية التنظيمية على أساس الحكامـة الجيدة والأداء الفعال لمواكبة التحولات وديناميات التطور:

1. جعل الرقمنة رافعة أساسية للتطور داخل الهيئة؛
2. اعتماد مقاربة قائمة على النتائج مع وسائل التتبع والتقييم؛
3. تطوير أساليب التدبير داخل الهيئة؛
4. تعزيز وتكوين وتثمين وتعبئة رأس المال البشري.

وسيتم أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار في إعداد استراتيجية الهيئة بالنسبة للخمس سنوات المقبلة 2023-2027، طبقا لمقتضيات المرسوم المتعلق بتنظيمها الإداري.

وستعتمد الهيئة في إعداد استراتيجيتها الخماسية مقاربة استشرافية من أجل توقع السيناريوهات فيما يخص الاتجاهات والتحولات المتعاقبة من أجل الإعداد الجيد لعمليات التقييم المقبلة للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فإذا كان المغرب قد اتخذ التدابير اللازمة، في الآجال المحددة، تمهيدا للخروج من مسلسل المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي، فقد أصبح من البديهي أن مكافحة الجريمة المالية لم تعد اليوم حكرا على الدولة وبقية الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام، بل أصبحت مجالا خصبا من أجل شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص.

وتبعا لهذه الإصلاحات ذات الصبغة القانونية والمؤسساتية والتنظيمية، يبقى بطبيعة الحال الهدف الأساسي الذي ينبغي توحيد الجهود من أجله هو تعزيز فعالية المنظومة الوطنية.

وفي الختام، لابد من الإشادة والتنويه بالانخراط القوي للسلطات الوطنية في المسلسل المتواصل والحتمي لتأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز فعاليتها، طبقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

جوهر التفيسي

الرئيس

2021

الفهـرس

I- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية: انطلاقة متجددة من أجل حكامة متطورة

II- التحقيقات المالية في خدمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

III- ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية

IV- التطور المستمر للتنسيق الوطني والتعاون الدولي

V- الفعالية التنظيمية، عامل في نجاعة الأداء

VI- الملحقات

الفهـــرس

الأحداث الرئيسية لسنة 2021 12

2021 بالأرقام 13

I- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية: انطلاقة متجددة من أجل حكامة متطورة 14

1- نظام قانوني وتنظيم جديدين 15

2- مهام الهيئة الوطنية للمعلومات المالية واختصاصاتها 17

1.2 المهام الإستراتيجية 18

2.2 الأنشطة التشغيلية 19

3- اجتماعات مجلس الهيئة 19

4- الأهداف الاستراتيجية وأهم المنجزات 21

1.4 الأهداف الاستراتيجية 21

2.4 أهم المنجزات 2018-2021 26

II- التحقيقات المالية في خدمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 30

1- المعلومات المالية، النشاط الأساسي للهيئة الوطنية للمعلومات المالية 31

1.1 النشاط التشغيلي برسم سنة 2021 على الصعيد الوطني 31

2.1 النشاط التشغيلي لسنة 2021 على الصعيد الدولي 40

2- تعزيز أنشطة التنسيق 41

III- ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية 42

1- الالتزام الفني بمعايير مجموعة العمل المالي 43

1.1 المراجعة الشاملة للنص التشريعي 43

2.1 أحكام تنظيمية جديدة 44

2- التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 50

3- فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 58

4- عملية المتابعة 60

1.4 التقييم من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 60

2.4 عملية المتابعة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي 61

IV- التطور المستمر للتنسيق الوطني والتعاون الدولي 62

1- التنسيق الوطني 63

2- التعاون الدولي 64

1.2 رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 64

2.2 رئاسة منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكفونية 65

3.2 أنشطة أخرى للتعاون 66

V- الفعالية التنظيمية، عامل نجاعة الأداء 70

1- الرأس المال البشري، رافعة للنجاح 71

1.1 الرأس المال البشري بالأرقام 71

2.1 تعزيز الموارد البشرية 73

3.1 تثمين المهارات 73

4.1 حماية صحة وسلامة الموظفين 73

2- الموارد المادية واللوجستية 74

3- تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات 74

1.3 مشروع تصميم وتنفيذ خطة استمرارية العمل المعلوماتي 75

2.3 مشروع تطوير الخطة التوجيهية للمنظومة المعلوماتية 75

3.3 مشروع تثبيت نظام المراجعة والتتبع المعلوماتي 76

VI- الملحقات 78

ملحق رقم 1 – الأنماط 79

ملحق رقم 2 – أنواع طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة 81

ملحق رقم 3 – دورات تكوينية، ورشات عمل وندوات برسم سنة 2021 82

أحداث رئيسية لسنة 2021

صدور القانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال ونشره في الجريدة الرسمية.

تعيين سلطات إشراف ومراقبة جديدة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

انتخاب المغرب، ممثلا في الهيئة، رئيسا لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برسم سنة 2022.

تغيير النظام القانوني لوحدة معالجة المعلومات المالية وإحداث الهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

تولي المغرب مهام نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة الممتدة بين 2020 و2021.

اعتماد المرسوم التنظيمي للهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

رئاسة منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية.

اعتماد التقرير الثاني للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

عقد أول اجتماع لمجلس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بتشكيلته الجديدة والمعززة.

تشكيل وتنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

افتتاح مقر الهيئة الجديد.

إنشاء السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات المنشأة بالمغرب ومن الترتيبات القانونية.

ملاءمة الهوية البصرية للهيئة.

2021
بالأرقام

4184
ملف تشغيلي معالج من قبل الهيئة.

43
إحالة على النيابة العامة في إطار التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

27
اجتماع ثنائي لفائدة الأشخاص الخاضعين في إطار التغذية العكسية.

عقد **العديد** من الحملات التحسيسية لفائدة الأشخاص الخاضعين.

23
نشاط تحسيسي لصالح سلطات الإشراف والمراقبة.

8
اجتماعات تعاون مع مجموعة إيغمونت ووحدات معالجة المعلومات المالية النظيرة.

6
حلقات دراسية شبكية وورشات عمل في إطار التعاون مع شركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

3
مؤتمرات حول محاربة الفساد في إفريقيا واسترداد الأصول المرتبطة بغسل عائدات الفساد.

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية: انطلاقة متجددة من أجل حكامة متطورة

I

خلال سنة 2021، واصلت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية سياسة إعادة هيكلتها وعصرنتها في سياق دينامية إعادة التنظيم وإرساء قواعد الحكامة الجيدة.

هذه الإصلاحات ذات طبيعة قانونية واستراتيجية وتنظيمية منحت الهيئة نظاما قانونيا جديدا وصلاحيات واسعة واختصاصات جديدة بمقتضى المادة 14 من القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 18-12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-21-56 في 27 شوال 1442 (8 يونيو 2021).

1. نظام قانوني وتنظيم جديدين

لقد تعزز موقع وحدة معالجة المعلومات المالية سابقا، لتصبح الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بمقتضى المادة 14 من القانون رقم 05-43 سالف الذكر، وذلك من أجل تكريس دورها المحوري داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقوية وسائل عملها وتزويدها بالموارد اللازمة التي تمكنها من الاضطلاع بمهامها.

وتعتبر الهيئة مؤسسة ذات طبيعة إدارية مستقلة محدثة لدى رئاسة الحكومة، يوجد مقرها بالرباط.

وقد حدد القانون الجديد أجهزة الهيئة التي تتكون من الرئيس والمجلس والمصالح الإدارية. وأحال القانون على نص تنظيمي يحدد التنظيم الإداري والمالي للهيئة وكيفيات تعيين رئيسها ومجلسها وكاتبها العام وطرق سير هذا المجلس وعدد أعضائه.

الرئيس

يسير الرئيس الهيئة ويترأس اجتماعات مجلسها.

ويعين رئيس الهيئة من طرف رئيس الحكومة بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالداخلية والوزير المكلف بالعدل والوزير المكلف بالمالية.

ويعهد للرئيس التدبير الإداري والمالي للهيئة وتخول له جميع الصلاحيات الضرورية للقيام بالاختصاصات المسندة إلى الهيئة.

يمارس الرئيس، على الخصوص، المهام التالية:

- ترؤس مجلس الهيئة وإعداد جدول أعماله والسهر على تنفيذ قراراته؛

- إعداد المخطط الاستراتيجي للهيئة لمدة خمس سنوات الذي يحدد التوجهات العامة والأهداف وخطط العمل اللازمة لتنفيذه؛
- إعداد مشروع برنامج العمل السنوي للهيئة وعرضه على مجلسها؛
- إصدار مقررات ومذكرات توجيهية وأية نصوص إرشادية متعلقة بمهام الهيئة؛
- إعداد التقرير السنوي حول أنشطة الهيئة وتقديمه لرئيس الحكومة.

ويعتبر الرئيس الناطق الرسمي باسم الهيئة وممثلها القانوني إزاء الإدارة والقضاء وكل هيئة عامة أو خاصة وطنية أو دولية وإزاء الغير.

ويسهر الرئيس على تنفيذ مهام الهيئة ويمكنه تفويض بعض الاختصاصات للكاتب العام أو لأحد موظفي الهيئة.

المجلس

لقد تم توسيع تأليف المجلس ليضم إدارات ومؤسسات أخرى.

بالنسبة للأعضاء السابقين الذين كانوا ممثلين بالمجلس فهم:

- الوزارة المكلفة بالداخلية؛
- الوزارة المكلفة بالعدل؛
- الوزارة المكلفة بالمالية؛
- القيادة العليا للدرك الملكي؛
- المديرية العامة للأمن الوطني؛
- بنك المغرب؛
- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- مكتب الصرف.

أما الأعضاء الجدد فهم:

- رئاسة النيابة العامة؛
- الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية؛
- إدارة الدفاع الوطني؛
- المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني؛
- الإدارة العامة للدراسات والمستندات؛
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وباعتبار المجلس جهازا جماعيا، فقد تم تحديد مهامه بوضوح، وهكذا فإن المجلس:

- يصادق على المخطط الاستراتيجي للهيئة؛
- يتداول بشأن برنامج العمل السنوي الذي يقترحه رئيسها؛

- يبدي الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال اختصاص الهيئة؛
- يدرس التدابير الواجب اتخاذها من أجل ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية؛
- يناقش تقارير التقييم المتبادل للمملكة المغربية وتقارير المتابعة ويقترح التدابير الواجب اتخاذها في ضوء هذه التقارير؛
- يدرس ويقترح الإجراءات الملائمة لتحيين تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويعقد مجلس الهيئة اجتماعات عادية أو استثنائية.

تعقد الاجتماعات العادية مرتين في السنة بدعوة من الرئيس، ويمكن للمجلس أن يعقد اجتماعات استثنائية إما بمبادرة من الرئيس أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس.

ويتخذ المجلس قراراته ويقدم اقتراحاته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

تسند كتابة المجلس إلى الكاتب العام للهيئة.

المصالح الإدارية

تخضع المصالح الإدارية للسلطة المباشرة لرئيس الهيئة.

يساعد الكاتب العام الرئيس في مزاولة اختصاصاته.

يعين الكاتب العام بمقرر لرئيس الحكومة بناء على اقتراح من رئيس الهيئة. ويزاول الكاتب العام الاختصاصات التي يفوضها له الرئيس.

يتم تحديد التنظيم الإداري والهيكلي للهيئة بمقتضى نظام داخلي تتم المصادقة عليه بمقرر لرئيس الحكومة.

2. مهام الهيئة واختصاصاتها

مكن الإصلاح الشامل للقانون رقم 05-43 من توضيح المهام والصلاحيات المخولة للهيئة الوطنية للمعلومات المالية التي أصبحت تشمل، بصفة أكثر وضوحا، الجوانب المرتبطة بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية، ومحاربة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

وبحكم موقعها المركزي داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الهيئة تمارس مهاما استراتيجية وكذلك أنشطة تشغيلية.

1.2 المهام الاستراتيجية

التنسيق الوطني

تمارس الهيئة مهمة التنسيق الوطني بين القطاعات الحكومية والإدارات والمؤسسات العمومية والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكنها، عندما يتعلق الأمر بجريمة إرهابية، أن تضم إليها أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون العام معنيين بالموضوع.

كما تسهر على التنسيق الوطني بين جميع الجهات المعنية بإعداد تقرير التقييم الوطني للمخاطر وتحيينه.

وتحدد الهيئة، في إطار سياسة السلطات العمومية، التوجهات العامة والاستراتيجية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تعمل الهيئة على التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية في دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي

تقترح الهيئة على الحكومة أي إصلاح تشريعي أو تنظيمي أو إداري تعتبره ضروريا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تبدي رأيها للحكومة حول مضمون التدابير المتعلقة بتطبيق القانون.

في هذا الإطار، يمكن للهيئة إصدار مذكرات توجيهية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موجهة للأشخاص الخاضعين، يعهد لسلطات الإشراف والمراقبة بتحديد كيفيات تطبيقها من طرف الأشخاص الخاضعين لسلطتهم حسب خصوصيات نشاطهم.

كما أنها مؤهلة لاعتماد مقررات تتعلق بتحديد القواعد الإلزامية المطبقة على الأشخاص الخاضعين، مع مراعاة الصلاحيات المخولة لسلطات الإشراف والمراقبة.

ويمكنها أيضا إصدار دلائل إرشادية تتضمن توضيحات وتفسيرات وبيانات إضافية من شأنها أن تساعد الأشخاص الخاضعين على فهم وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال والإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تم تعيينها عضوا في اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات الصادرة بموجب قرارات مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، المتعلقة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، المحدثة بمقتضى المادة 32 من القانون 05-43 سالف الذكر.

تسهر الهيئة على مدى احترام الأشخاص الخاضعين للمقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة المهام المخولة لكل سلطة من سلطات الإشراف والمراقبة المنصوص عليها في القانون.

التمثيل المشترك

تتولى الهيئة التمثيل المشترك للمصالح والهيئات الوطنية لدى الهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا لدى نظيراتها الأجنبية.

2.2 الأنشطة التشغيلية

مهام التحريات المالية

يعهد للهيئة تلقي التصاريح بالاشتباه المتعلقة بغسل الأموال وبالجرائم الأصلية وبالإرهاب وتمويله وتلقي المعلومات الإضافية ذات الصلة، حيث تقوم بتحليل هذه التصاريح والنظر في مآل الملفات وتعميم نتائج هذه التحاليل على الأشخاص المؤهلين لذلك. كما يجوز لها أن تتوصل بتصريحات تلقائية.

وتحيل الهيئة المعلومات ونتائج التحليل الذي تقوم به، تلقائيا أو بناء على طلب، على السلطات القضائية والإدارية المختصة.

وفي إطار ممارستها لمهامها، يجوز للهيئة أن تتبادل مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتكون الهيئة قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3 . اجتماعات مجلس الهيئة

خلال سنة 2021، عقد مجلس الهيئة اجتماعين عاديين بتاريخ 7 يوليوز و9 دجنبر من نفس السنة.

اجتماع مجلس الهيئة المنعقد بتاريخ 7 يوليوز 2021.

خصص هذا الاجتماع لتدارس النقاط التالية:

- أهم التعديلات التي نص عليها القانون 18-12 المذكور سابقا والتدابير التي يتعين اتخاذها من قبل مختلف الجهات المعنية لتطبيق المقتضيات التي جاء بها؛

- التدابير الواجب اتخاذها لتطبيق الإجراءات التي جاءت بها خطة عمل مجموعة العمل المالي وفق الآجال المحددة؛
- عرض التدابير الواجب اتخاذها من أجل إعداد طلب إعادة تقييم التوصيات ذات الدرجات المتدنية.

خلال هذا الاجتماع، تمحور النقاش حول التدابير التالية:

- احترام الجدول الزمني المتفق عليه مع مجموعة العمل المالي والسهر على تنفيذ الإجراءات المعتمدة في خطة العمل؛
- تحسين التواصل بين الهيئة ومختلف الإدارات والمؤسسات الوطنية وكذلك تبادل المعلومات في إطار إعداد التقارير والأجوبة على أسئلة المنظمات الدولية المختصة؛
- تسريع إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 18-12؛
- الشروع من طرف وزارة العدل في إحداث موقع إلكتروني للجنة المكلفة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما ووضع الآليات ذات الصلة؛
- الإسراع بعملية إحداث قاعدة بيانات للمستفيد الفعلي من الشركات والترتيبات القانونية؛
- الاستمرار في تنظيم دورات التكوين والتحسيس لفائدة مختلف القطاعات، لاسيما بالنسبة لسلطات الإشراف والمراقبة الجديدة والقطاعات التابعة لها؛
- حث جميع الإدارات والمؤسسات المعنية على المساهمة الفعالة في عملية تحيين التقييم الوطني للمخاطر.

اجتماع مجلس الهيئة المنعقد بتاريخ 9 دجنبر 2021

تمحور جدول أعمال هذا الاجتماع حول النقاط التالية:

- أهم المستجدات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التطورات المرتبطة بعملية المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي (فريق مراجعة التعاون الدولي – ICRG)؛
- مراحل تقييم المنظومة الوطنية من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- برنامج العمل السنوي للهيئة برسم سنة 2022.

وعقب مناقشة نقاط جدول الأعمال، وفي أفق خروج المغرب من مسلسل المتابعة المعززة في الآجال المحددة، تم الاتفاق على اعتماد التدابير التالية:

- تعزيز انخراط الأشخاص الخاضعين من خلال زيادة عدد التصاريح بالاشتباه المرسلة إلى الهيئة والتي تمثل أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم فعالية المنظومة الوطنية؛
- توفير التدريب المستمر من خلال تنظيم دورات تكوينية لكل من موظفي سلطات الإشراف والمراقبة المكلفة بالأنشطة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأشخاص الخاضعين؛
- توفير سلطات الإشراف والمراقبة لنصوص تنظيمية تمكن من توجيه الأشخاص الخاضعين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- مضاعفة عمليات المراقبة؛
- اعتماد النهج القائم على المخاطر.

4. الأهداف الاستراتيجية وأهم المنجزات

1.4 الأهداف الاستراتيجية

تنبثق الأهداف الاستراتيجية المعتمدة من استراتيجية الهيئة الوطنية للمعلومات المالية الممتدة ما بين 2018–2021.

الهدف الاستراتيجي 1 | **تأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

يرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى تأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية مع المعايير الدولية وتعزيز الفعالية في مجال مكافحة الجريمة المالية.

الأهداف الفرعية :

1– إنجاز تقييم وطني لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

2– تحسين مستوى الالتزام الفني وإرساء الأسس القانونية لتحسين الفعالية؛

3– تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي المعتمدة في شهر فبراير 2021.

الهدف الاستراتيجي 2 تقوية قدرات الهيئة

يتوخى هذا الهدف تعزيز الدور المحوري للهيئة داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يقتضي مراجعة نظامها الأساسي وتزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة طبقا لتوصيات مجموعة العمل المالي.

الأهداف الفرعية :

1- تزويد الهيئة بالعدد الكافي من الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة؛

2- تحسين الأداء التشغيلي للهيئة والتحسيس والتأطير وتنسيق الجهود؛

3- تعزيز الأنشطة التواصلية للهيئة.

الهدف الاستراتيجي 3 تعزيز مكانة الهيئة على الصعيد الدولي

يرمي هذا الهدف الاستراتيجي الثالث إلى تعزيز وتوطيد التعاون مع الشركاء الجهويين والدوليين.

الأهداف الفرعية :

1- تكثيف العلاقات الثنائية مع الوحدات النظيرة وجهات أجنبية أخرى؛

2- الحضور الفعال في أجهزة المؤسسات الجهوية والدولية؛

3- التنظيم والمشاركة في فعاليات المؤسسات الجهوية والدولية.

فهذه الخيارات والأهداف تشكل استراتيجية الهيئة التي بادرت، خلال سنة 2021، إلى متابعة تنفيذ مشاريع التحديث وإعادة الهيكلة. وساعدتها في ذلك استجابة السلطات الحكومية المختصة وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية ودعمها المتواصل.

لقد تم إعداد خطة عمل برسم سنة 2022 في أفق اعتماد استراتيجية خماسية بالنسبة للفترة 2023-2027 وذلك تنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 633-21-2 المتعلق بتنظيم الهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

وترتكز هذه الخطة على ثلاث توجهات استراتيجية:

1- تعزيز الأداء التشغيلي وتقوية قدرات الهيئة

تهدف الأنشطة المبرمجة في هذا الإطار إلى متابعة مسلسل تحديث الهيئة بعد مراجعة نظامها الأساسي.

وتهدف هذه الأنشطة كذلك إلى توفير الإمكانيات الضرورية للهيئة بصفتها منسق للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لتقوية قدراتها على ثلاثة مستويات:

- على المستوى التنظيمي من خلال تتميم الهيكل التنظيمي للهيئة باعتماد نظامها الداخلي ومتابعة وضع القواعد القانونية لتغطية جميع متطلبات مجموعة العمل المالي؛
- على المستوى التشغيلي من خلال تعزيز التحليل الاستراتيجي لإبراز الاتجاهات والأنماط الجديدة في مجال الجرائم المالية وتطبيق النهج القائم على المخاطر؛
- على مستوى الموارد من خلال تعزيز وتنمية الرأسمال البشري للهيئة وكذا توفير الموارد المادية والمالية والتقنية الكافية.

1 دعم وضع القواعد القانونية والتنظيمية

- إعداد النصوص التطبيقية الخاصة بالأشخاص الخاضعين؛
- مواكبة سلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون لإصدار النصوص القانونية والتنظيمية؛
- إبداء الرأي حول النصوص القانونية والتنظيمية.

2 تعزيز الأداء التشغيلي

- تعزيز التحليل الاستراتيجي والتكتيكي؛
- تعزيز الأدوات التقنية الضرورية للعمل؛
- تعزيز مشاركة موظفي الهيئة المعنيين في مشاريع الهيئات الدولية (مجموعة العمل المالي، مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إيغمونت، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ...)

3 تعزيز الموارد البشرية

- توظيف موارد بشرية مؤهلة؛
- تنظيم أنشطة تدريبية وزيارات دراسية لفائدة الموظفين؛
- وضع مدونة قواعد السلوك للهيئة.

4 تتميم الإطار التنظيمي للهيئة

- اعتماد القانون الداخلي .

5 تعزيز الموارد المادية والتقنية

- وضع نظام معلومات لإدارة الموارد البشرية
- وضع تجهيزات مستدامة؛
- تحيين دليل الإجراءات؛
- تحديث الموقع الإلكتروني للهيئة؛
- السهر على احترام ملائمة نظام المعلومات مع معايير المديرية العامة لأمن نظم المعلومات؛
- تعزيز الأصول والموارد المعلوماتية؛
- تعزيز معدات السلامة.

2- تعزيز التنسيق الوطني من أجل فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يهدف التوجه الاستراتيجي الثاني إلى متابعة الزخم الجديد الذي يتميز به التنسيق الوطني وإلى إنجاز مشاريع مهيكلة تمت مباشرتها مع مختلف الشركاء وذلك من أجل تعزيز فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وهناك مجموعة من الأوراش ذات بعد وطني كالآلية القانونية والإجرائية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، والسجل العمومي للمستفيدين الفعليين، وانخراط قوي للأعمال والمهن غير المالية المحددة في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الإشراف والمراقبة على المنظمات غير الهادفة للربح. كل هذه الأوراش تتطلب من الهيئة مواكبة فعالة ومتابعة منتظمة لمراحل إنجازها.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة هناك أنشطة أخرى يجب مباشرتها من أجل إنجاح عمليات متابعة المنظومة الوطنية من طرف المنظمات الدولية المختصة والإعداد للخروج من مسلسل المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

1 إنجام عمليات متابعة المنظومة الوطنية من طرف المؤسسات الدولية المختصة

- مواكبة وضع الآلية المتعلقة بالعقوبات المالية المحددة؛
- مواكبة إنشاء السجل العمومي للمستفيد الحقيقي للشركات والترتيبات القانونية؛
- تشجيع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لانخراط أفضل في المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الإعداد للخروج من مسلسل المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي (فريق مراجعة التعاون الدولي – ICRG)؛
- الإعداد للخروج من مسلسل المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تتميم إطار الإشراف والمراقبة للمنظمات غير الهادفة للربح.

2 تحيين التقرير الأول للتقييم الوطني للمخاطر، متابعة نشر نتائجه وتوحيد الفهم للمخاطر على الصعيد الوطني

- إعداد التقرير الثاني للتقييم الوطني للمخاطر؛
- إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ضوء التقييم الوطني للمخاطر.

3 وضع المخطط الاستراتيجي 2023-2027

- إعداد المخطط الاستراتيجي الخماسي للهيئة 2023-2027.

3- تعزيز مكانة المغرب على الساحة الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يكمن التوجه الاستراتيجي الثالث في الاعتماد على خطة ذات بعد دولي تتخذ الخروج من مسلسل المتابعة المعززة كهدف ذو أولوية قصوى.

كما أن الهيئة مطالبة بتعزيز التعاون خاصة مع مجموعة إغمونت ووحدات المعلومات المالية النظيرة.

ومن جهة أخرى، فإن المملكة المغربية الممثلة من طرف الهيئة تتولى سنة 2022 رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي هذا الإطار، تمثل الهيئة هذه المجموعة في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي.

كما أن المغرب سيتولى سنة 2022 رئاسة وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية المنبثقة عن مجموعة إغمونت.

ولإعداد خطة العمل السالفة الذكر، استندت الهيئة كذلك على التوصيات التي جاء بها النموذج التنموي الجديد.

وهكذا وعقب صدور التقرير العام للنموذج التنموي الجديد كما تم تقديمه إلى صاحب الجلالة نصره الله وأيده، تم تعيين لجنة بالهيئة وذلك لإنجاز المهام التالية:

- تحديد التوصيات التي تهم الهيئة بصفتها مؤسسة إدارية تابعة للدولة تمارس مهامها في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تحديد الأنشطة التي يجب تحقيقها من أجل تنفيذ هذه التوصيات؛
- تحديد كيفية تحقيق هذه الأنشطة؛
- ضمان متابعة تحقيق هذه الأنشطة.

2.4 أهم المنجزات 2018-2021

النظام القانوني للهيئة ومهامها

تغيير النظام القانوني للهيئة وتعزيز مواردها

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للهيئة ومهامها وأنشطتها؛
- تدشين مقر جديد للهيئة يستجيب للمعايير الدولية والمتطلبات الأمنية؛
- تعزيز الموارد البشرية للهيئة ووسائلها المادية واللوجستية؛
- تكثيف الأنشطة التكوينية والتحسيسية لفائدة أطر الهيئة؛
- اعتماد استراتيجية للتواصل بالهيئة وعصرنة هويتها البصرية وإعداد وإنتاج وسائل جديدة للاتصال وإعادة هيكلة الموقع الإلكتروني للهيئة؛
- عصرنة وتأمين أنظمة المعلومات؛
- تعزيز البنية التحتية الرقمية للهيئة واعتماد مخطط توجيهي معلوماتي؛
- الاحتفاء بمرور عشر سنوات على إحداث الهيئة 2009- 2019 تحت موضوع «انعكاسات التقييم الوطني للمخاطر على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2009-2019».

إنجاز الهيئة لمهامها

- تحسين الأنشطة التشغيلية للهيئة وتعزيز التحليل الاستراتيجي لتحديد الاتجاهات

الجديدة فيما يتعلق بالجريمة المالية؛

- تعزيز العلاقات مع الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاعين المالي وغير المالي، والرفع من جودة التصاريح بالاشتباه والمعلومات التي يتم طلبها بهذا الخصوص؛
- تعزيز التعاون مع الشركاء الوطنيين المعنيين خلال مختلف مراحل إجراء الجولة الثانية للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية وإعداد تقريرَي التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ارتفاع ملحوظ لعدد التصاريح بالاشتباه وطلبات المعلومات بوتيرة منتظمة؛
- ارتفاع عدد الإحالات على النيابة العامة والتحقيقات المالية الموازية والأحكام والإدانات بالنسبة لجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية وجرائم تمويل الإرهاب.

المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مسلسل تقييم المنظومة الوطنية وتحسين درجة التزامها الفني

- الإشراف على الزيارة الميدانية التي قام بها سنة 2018 خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- الإشراف والتنسيق بالنسبة لمسلسل التقييم المتبادل؛
- تحسين درجة الالتزام الفني بالنسبة لتوصيات مجموعة العمل المالي من 12 إلى 25 توصية من أصل 40 وتقديم طلب جديد يرمي إلى رفع درجة الالتزام الفني بالنسبة ل 13 توصية؛
- إعداد وتقديم أربعة تقارير متابعة لمجموعة العمل المالي؛
- إعداد وتقديم ثلاثة تقارير متابعة موجهة إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تحسين درجة الفعالية بالنسبة للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الممنوحة للمغرب فيما يخص 11 نتيجة مباشرة؛
- اعتراف دولي بنجاعة الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في مجال محاربة الإرهاب وتمويله، موضوع النتيجة المباشرة التاسعة التي

حصل فيها المغرب على درجة «أساسي» وتحسين مستوى الفعالية من «متدني» إلى متوسط بالنسبة لثلاث نتائج مباشرة؛

- صدور القانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
- صدور المراسيم المتخذة تطبيقا للقانون رقم 18-12 سالف الذكر؛
- نشر العديد من المقررات والمذكرات التوجيهية والمناشير والدلائل من طرف الهيئة بتنسيق مع باقي الشركاء الوطنيين؛
- الاعتماد الرسمي للتقرير الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل المرتبطة به؛
- اعتماد التقرير الثاني للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل المرتبطة به.

التنسيق والتعاون الوطنيين

- تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئة والشركاء الوطنيين المعنيين لإنجاز المشاريع ذات بعد وطني في مجال محاربة الجريمة المالية المنظمة؛
- توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع الشركاء الوطنيين المعنيين؛
- الرفع من وتيرة التعاون والتنسيق بين سلطات إنفاذ القانون بهدف الرفع من فعالية المنظومة الوطنية؛
- اعتماد مقاربة تشاركية في التعاون والتنسيق بين الهيئة وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاعين المالي وغير المالي؛
- العمل بتعاون وتنسيق مع الشركاء الوطنيين من أجل الخروج في أقرب الآجال من مسلسل المتابعة المعززة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة العمل المالي؛
- إحداث اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- إحداث السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات والترتيبات القانونية.

التعاون الدولي

- تولي المغرب، ممثلا في الهيئة، مهام نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنتي 2020–2021؛
- تولي المغرب، ممثلا في الهيئة، الرئاسة المشتركة لفريق العمل الخاص بالمساعدة الفنية والتطبيقات المنبثق عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تكثيف مساهمات المغرب في مختلف فرق العمل والاجتماعات العامة وعمليات تقييم الدول الأعضاء في المجموعة؛
- انتخاب الهيئة بالإجماع لتولي رئاسة منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية لسنة 2022؛
- تعزيز التعاون مع مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت من خلال المشاركة في فعاليات هاتين الهيئتين الدوليتين؛
- تعزيز التعاون مع البنك الدولي خاصة فيما يتعلق بالحصول على المساعدة الفنية بالنسبة لإعداد التقرير الأول للتقييم الوطني للمخاطر؛
- اعتماد خطة العمل مع مجموعة العمل المالي في فبراير 2021 لتأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تعزيز التعاون مع صندوق النقد الدولي، وخاصة فيما يتعلق بملاءمة النصوص القانونية المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة؛
- تقوية التعاون مع وحدات المعلومات المالية النظيرة عبر توقيع مذكرات تفاهم وتعزيز تبادل المعلومات؛
- تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

التحقيقات المالية في خدمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

II

تميزت سنة 2021 بتطور كبير في المؤشرات التشغيلية بفضل الإجراءات التي قامت بها الهيئة الوطنية للمعلومات المالية والجهود المشتركة مع مختلف الشركاء المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد عرف عدد الملفات المعالجة تطورا ملموسا، مما يدل بوضوح على تعزيز التعاون مع سلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة.

وفي الوقت نفسه، نظمت الهيئة عدة أنشطة للتدريب والتحسيس لصالح الأشخاص الخاضعين وغيرهم من شركاء الهيئة على أساس منتظم على الصعيدين الوطني والدولي.

1. المعلومات المالية، النشاط الأساسي للهيئة الوطنية للمعلومات المالية

تشكل المعلومات المالية النشاط الأساسي للهيئة، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنها تمكن من توفير معلومات مُعالجة متقاطعة عن حالات الاشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تسلط الضوء على الاتجاهات والتقنيات في مجال الجريمة المالية.

وشهد عام 2021 تطورا ملحوظا في المؤشرات التشغيلية، على النحو التالي:

- ارتفاع بنسبة 60% في عدد التصاريح بالاشتباه؛
- ارتفاع بنسبة 116% في عدد الطلبات الواردة من السلطات الوطنية لإنفاذ القانون في إطار التحقيقات المالية الموازية؛
- ارتفاع بنسبة 33% في عدد طلبات المعلومات الصادرة من طرف الهيئة إلى الوحدات النظيرة.

وتعتبر هذه التطورات المحرزة تتويجا للجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز أنشطتها التشغيلية بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والأشخاص الخاضعين.

1.1 النشاط التشغيلي برسم سنة 2021 على الصعيد الوطني

يتمثل النشاط التشغيلي للهيئة على الصعيد الوطني أساسا في تلقي ومُعالجة التصاريح بالاشتباه والتصاريح التلقائية وإجراء تحقيقات مالية موازية، وإحالة الملفات التي قد تكون مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى النيابة العامة.

وينبغي تسليط الضوء على التقدم الملحوظ على مستوى النشاط التشغيلي على الصعيد الوطني لسنة 2021 من خلال الأرقام الواردة أدناه.

1.1.1 تطور عدد التصاريح بالاشتباه

خلال سنة 2021، تلقت الهيئة ما مجموعه 3409 تصريحا بالاشتباه تتعلق بحالات مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبيان رقم 1 التطور السنوي لعدد التصاريح بالاشتباه الواردة ما بين 2018 و2021

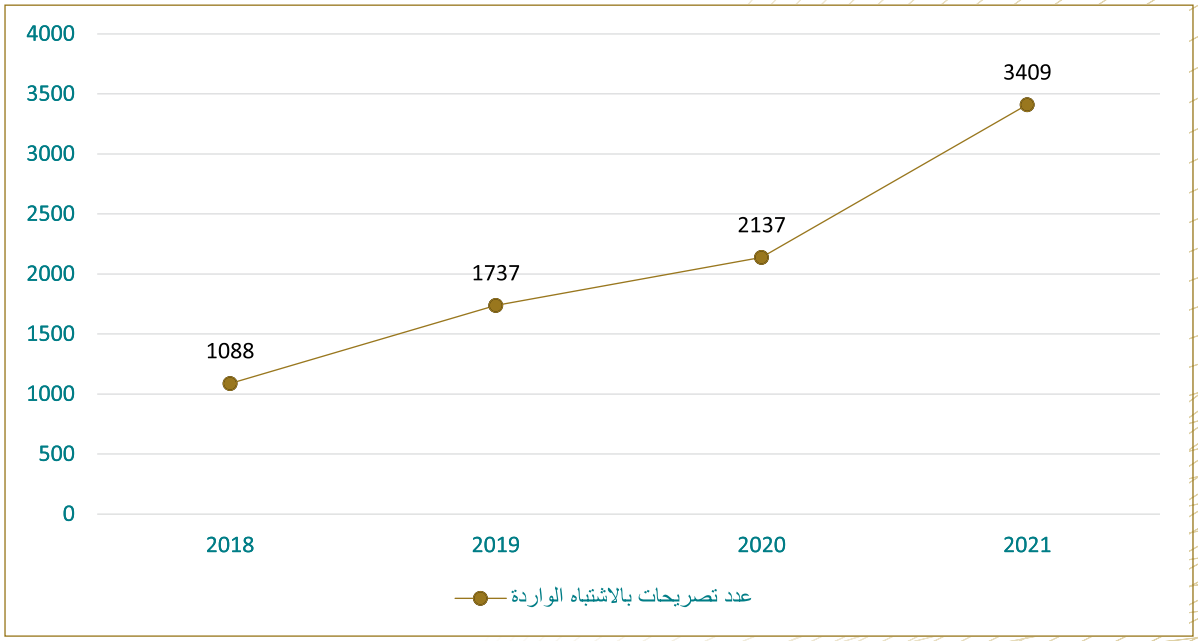

وكما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، فقد ارتفع عدد التصاريح خلال سنة 2021 بنسبة 60% مقارنة مع سنة 2020.

وخلال عام 2021، واصلت الهيئة حملاتها التحسيسية لفائدة الأشخاص الخاضعين من خلال ورشات عمل تدريبية واجتماعات متعددة الأطراف بالتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة الشريكة، أو بشكل ثنائي مع الأشخاص الخاضعين.

2.1.1 تطور التصاريح بالاشتباه حسب طبيعة الاشتباه

تلقت الهيئة خلال سنة 2021 ما مجموعه 3363 تصريحا مرتبطا بغسل الأموال، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 59% مقارنة مع سنة 2020.

أما بالنسبة للتصاريح المتعلقة بتمويل الإرهاب، فقد تلقت الهيئة 46 تصريحا بالاشتباه، أي بزيادة قدرها 92 % مقارنة مع نفس السنة.

المبيان رقم 2 التطور السنوي لعدد التصاريح الواردة ما بين 2018 و2021، حسب طبيعة الاشتباه

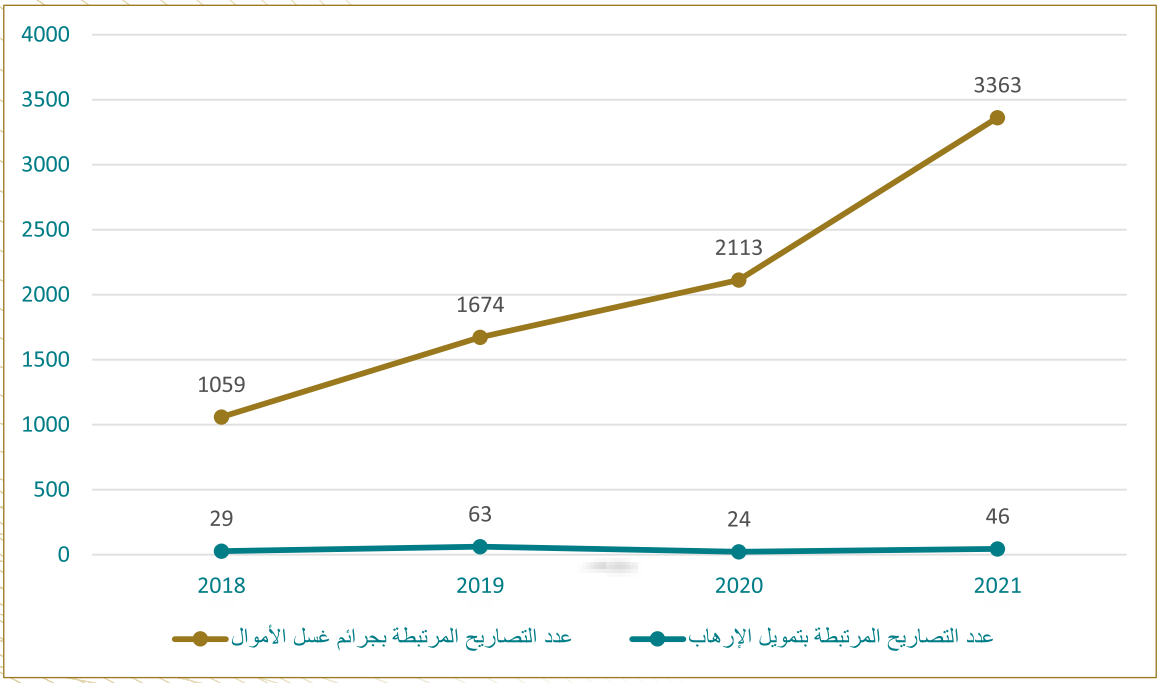

خلال العام نفسه، عقدت الهيئة اجتماعات دورية للتحسيس والتغذية العكسية مع الأشخاص الخاضعين من القطاع المالي وغير المالي، بالتنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة، من أجل تحسين فهم المخاطر الجديدة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا الصدد، فإن جودة وحجم تقارير التصاريح بالاشتباه الواردة، ومدة الاستجابة لطلبات المعلومات، والاختلالات التقنية المسجلة، بالإضافة إلى الاتجاهات والأنماط الجديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، توضح الفائدة من تكثيف اجتماعات التوعية وتأثيرها.

3.1.1 أهم المزودين بالتصاريح بالاشتباه

احتل القطاع البنكي المرتبة الأولى من حيث المزودين بالتصاريح بالاشتباه لسنة 2021، حيث مثل هذا القطاع 44% من مجموع التصاريح التي تلقتها الهيئة.

أما بالنسبة لمؤسسات الأداء (خدمات الدفع وتحويل الأموال)، فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 33% من مجموع التصاريح التي تلقتها الهيئة سنة 2021.

4.1.1 التبادل مع الشركاء الوطنيين

أ. التصاريح التلقائية الوطنية الواردة

تحدد المادة 22 من القانون رقم 43.05 المذكور أعلاه الآليات الهادفة إلى تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا تغذية قاعدة بيانات الهيئة ولاسيما من خلال:

1- إمكانية التصريح للهيئة بالحالات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف الأشخاص غير الخاضعين، وذلك في تكامل مع عملية تلقي التصاريح بالاشتباه من الأشخاص الخاضعين، مما يسمح بإثراء قاعدة بيانات الهيئة وتمكينها من تنسيق المعلومات والتحقق منها؛

2- توفير المعلومات اللازمة لإثراء الملفات قيد التحليل التي تطلبها الهيئة من أجل اتخاذ قرارات بناءً على معلومات موثوقة وكافية.

وقد تلقت الهيئة، خلال عام 2021، 22 تصريحا تلقائيا من الشركاء الوطنيين، وهو ما يمثل زيادة قدرها 22% مقارنة بالعام السابق.

المبيان رقم 3 التطور السنوي لعدد التصاريح التلقائية الوطنية الواردة ما بين 2018 و2021

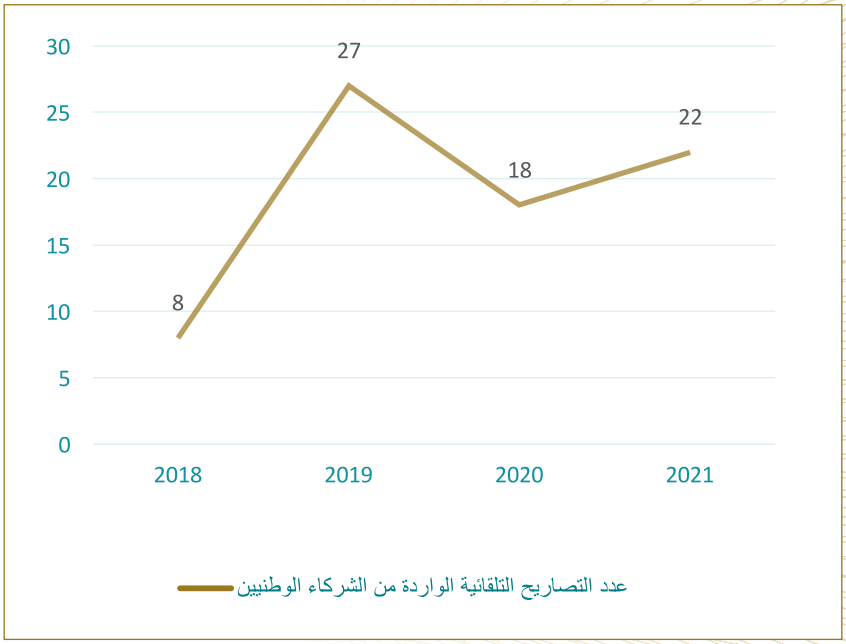

المبيان رقم 4 توزيع التصاريح التلقائية بين 2018 و2021 حسب الشركاء الوطنيين

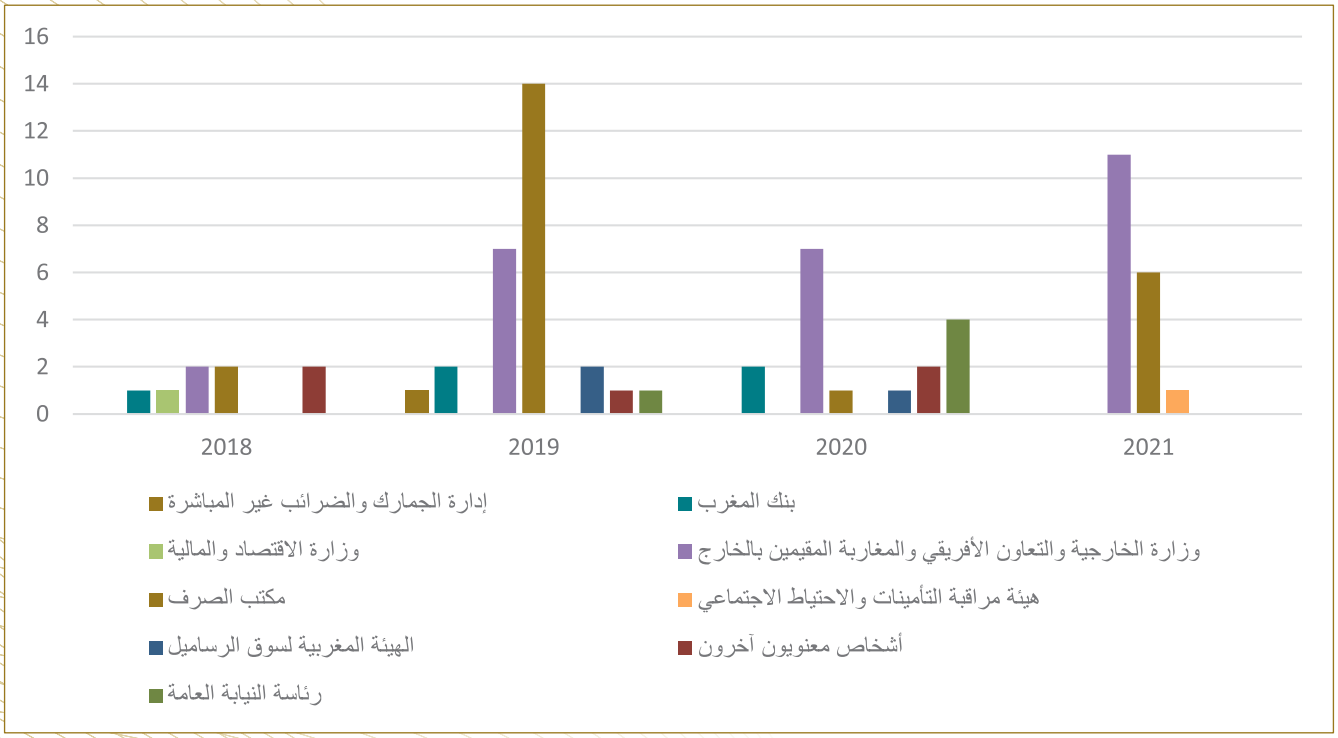

ب- طلبات المعلومات بهدف إثراء الملفات

ترسل الهيئة طلبات معلومات إلى الشركاء المعنيين من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحليل الملفات ودراستها. وفي هذا الصدد، بلغ عدد الطلبات المرسلة للشركاء 112 طلبا خلال سنة 2021، موزعة على النحو التالي:

- 49% إلى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- 22% إلى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- 16% إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- 6% إلى مكتب الصرف؛
- 7% إلى أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون الخاص.

المبيان رقم 5 توزيع طلبات المعلومات المرسلة إلى الشركاء خلال سنة 2021

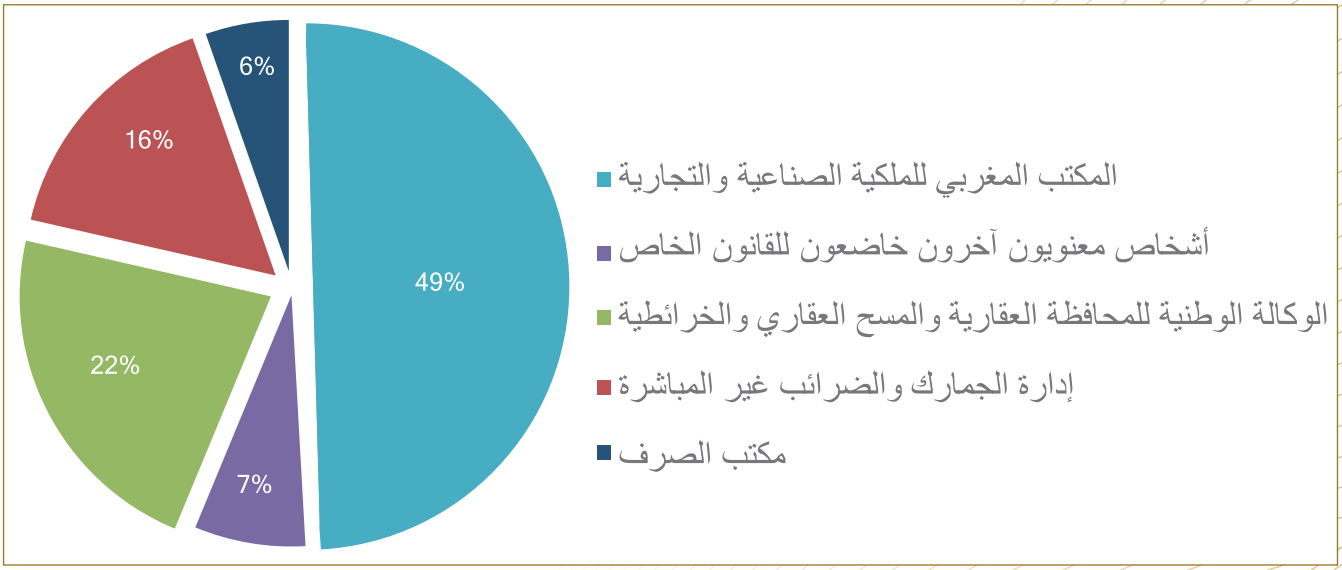

ج- التحقيقات المالية الموازية

تتوصل الهيئة بطلبات معلومات من السلطات الوطنية لإنفاذ القانون لإجراء تحقيقات مالية موازية فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية.

تميزت سنة 2021 بإصدار دورية من طرف رئاسة النيابة العامة، تدعو بشكل خاص الجهات القضائية المختصة إلى المساهمة الفعالة في تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي، لاسيما فيما يتعلق بالتحقيقات المالية الموازية والتعاون مع الهيئة. وقد صاحبت تعميم هذه الدورية أنشطة تحسيسية وتدريبية لفائدة السلطات القضائية في هذا المجال، والتي ساهمت فيها الهيئة خلال سنة 2021 بشكل فعال.

وتوجت هذه الإجراءات المتنوعة بتلقي الهيئة 483 طلبًا سنة 2021، مقارنة بـ 224 طلبا سنة 2020، أي زيادة بنسبة 116%.

يوضح الرسم البياني أدناه تطور طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون، في إطار التعاون بين الهيئة وشركائها الوطنيين.

المبيان رقم 6 طلبات المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون الوطنية التلقائية بين 2018 و2021

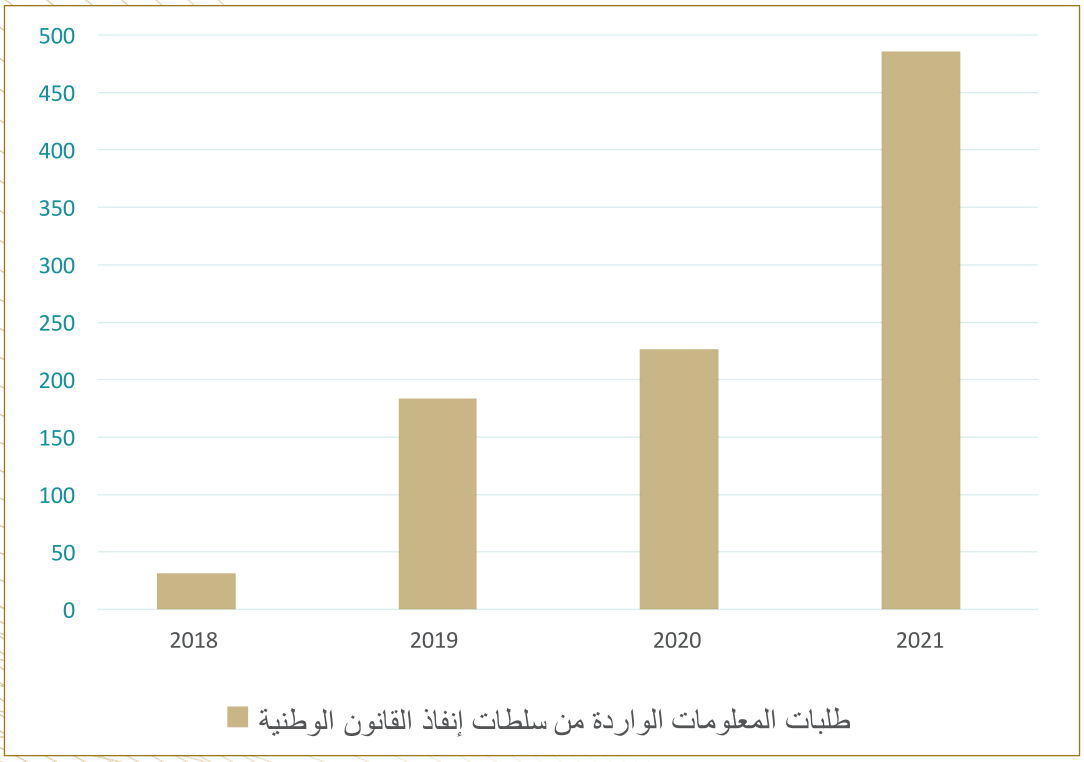

5.1.1 الطلبات الصادرة من الهيئة إلى الأشخاص الخاضعين لإثراء الملفات

خلال سنة 2021، وجهت الهيئة للأشخاص الخاضعين، ما مجموعه 990 51 طلبا في إطار إثراء الملفات التي تتعامل معها، أي زيادة ملحوظة بنسبة 50% مقارنة بالسنة الفارطة.

وتختلف هذه الطلبات حسب الحاجة إلى المعلومة وتبعا لمرحلة معالجة الملفات التي يجري تحليلها. فيما يلي سرد لهذه الفئات.

المبيان رقم 7 التطور السنوي للطلبات الصادرة بين 2018 و2021

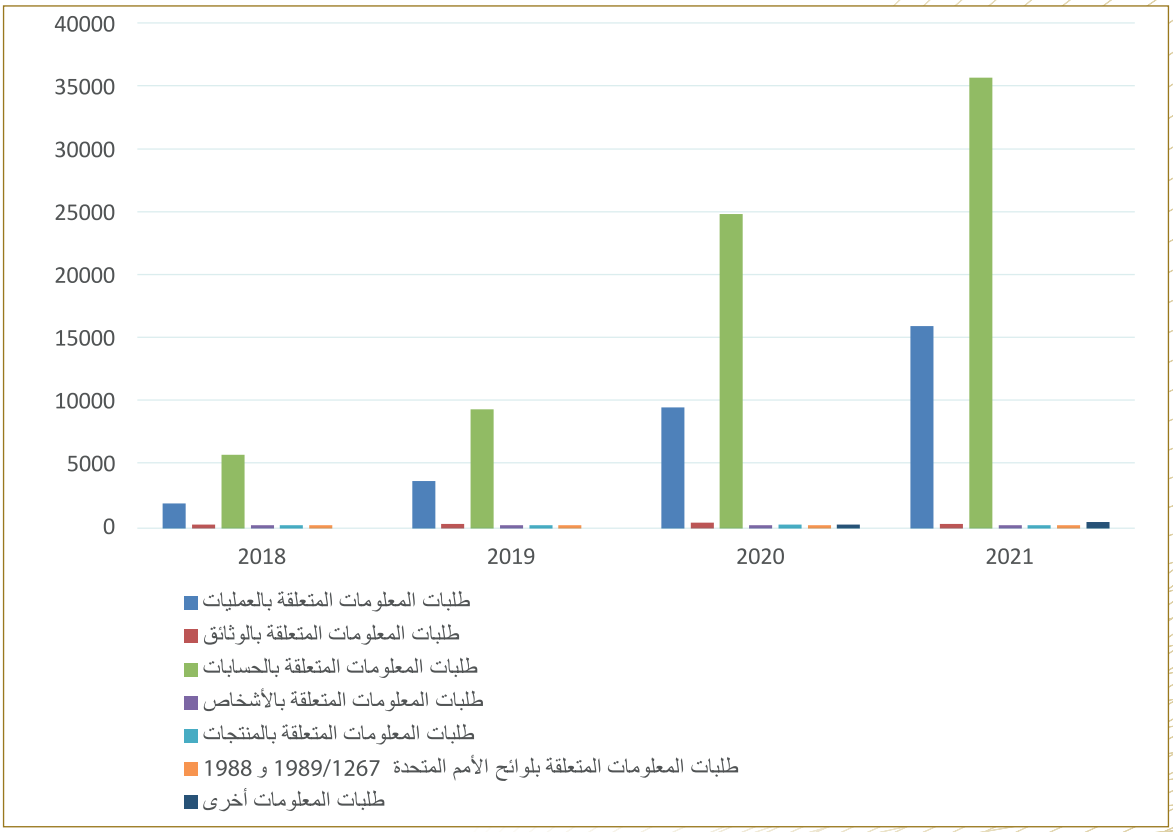

وعلى غرار السنوات السابقة، كانت طلبات المعلومات الموجهة إلى الأشخاص الخاضعين، في سنة 2021، تتعلق بشكل أساسي بالمعلومات المرتبطة بالحالات والعمليات المالية.

6.1.1 مذكرات الإحالة على النيابة العامة

في سنة 2021، أحالت الهيئة ما مجموعه 43 ملفا على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط وعلى الوكيل العام

للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط نظرا لوجود شبهات كافية بخصوص غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

بناء على تحليل المعلومات التي تتوصل بها الهيئة والتي تم إثراؤها بمعلومات إضافية واردة من الأشخاص الخاضعين والشركاء الوطنيين والدوليين، ووفقا لمقتضيات المادتين 18 و34 من القانون رقم 05-43، تقوم الهيئة بإحالة الملفات إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط عندما يتعلق الأمر بأفعال يشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية، وإلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط عندما يتعلق الأمر بأفعال يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب.

نعرض فيما يلي تصنيف الإحالات على النيابة العامة حسب السنة والنوع كما يلي:

المبيان رقم 8 التطور السنوي لعدد الإحالات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين 2018 و2021

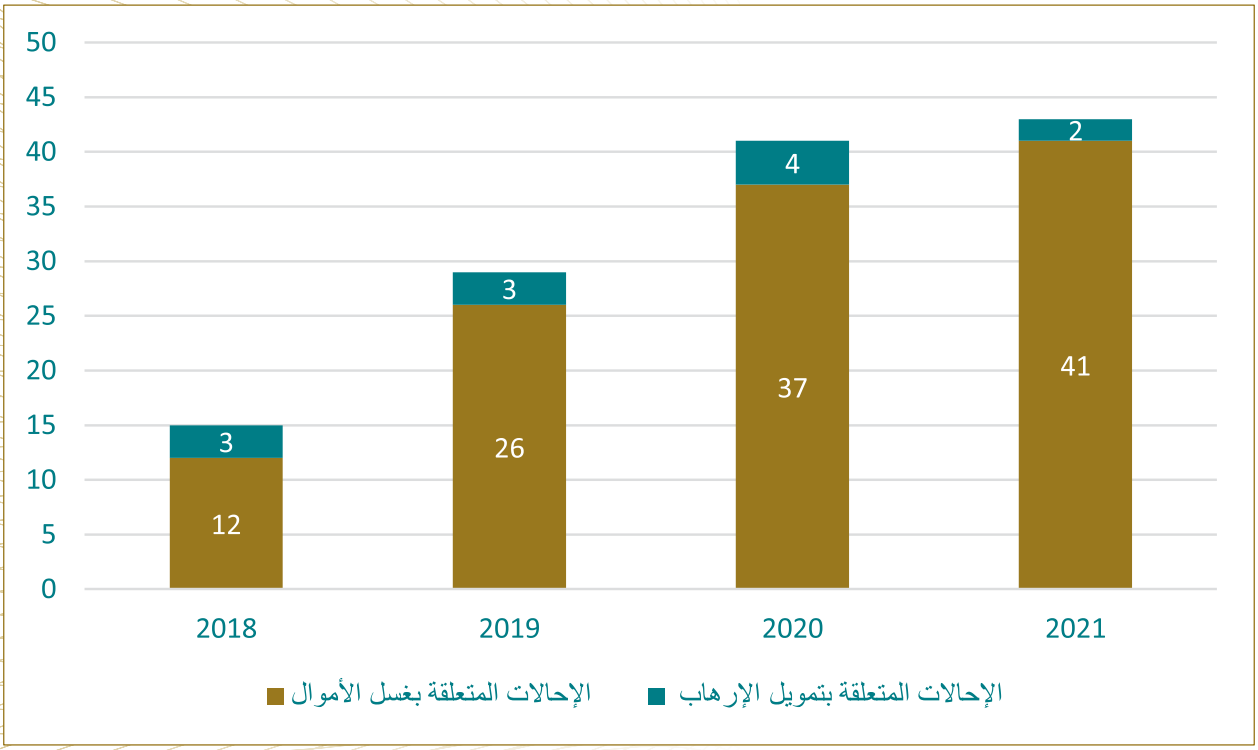

2.1 النشاط التشغيلي لسنة 2021 على الصعيد الدولي

بناء على مبدأ المعاملة بالمثل أو من خلال مذكرات التفاهم، ووفقا لمقتضيات المادتين 24 و34 من القانون رقم 05-43، تتبادل الهيئة المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وبالجرائم الأصلية أو بتمويل الإرهاب مع نظيراتها الأجنبية.

في إطار التعاون الدولي، تقوم الهيئة بمعالجة المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة التي تتوصل بها من وحدات المعلومات الأجنبية، بنفس الطريقة المعتمدة في معالجة التصاريح بالاشتباه سواء على مستوى حفظ سرية المعلومة، الإثراء أو التحليل أو على مستوى إحالة الملفات على النيابة العامة عند الاقتضاء، بعد الحصول على موافقة الوحدة النظيرة، مصدر المعلومات، وذلك وفقا لمبادئ تبادل المعلومات لمجموعة إيغمونت.

طلبات المعلومات والتصاريح التلقائية الدولية الواردة

بلغ عدد طلبات المعلومات التي تلقتها الهيئة من الوحدات النظيرة خلال 2021، ما مجموعه 73 طلبا، مقارنة بـ 74 طلبا سنة 2020. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد التصاريح التلقائية بنسبة 7% خلال 2021 مقارنة بسنة 2020.

بلغت نسبة طلبات المعلومات من الوحدات النظيرة الأوروبية 75%، ما يعادل 55 طلب تم تلقيها في عام 2021. وتأتي وحدات المعلومات المالية في القارة الأفريقية في المرتبة الثانية وتمثل 10% من مجموع الطلبات.

تأتي الوحدات النظيرة الأوروبية في المرتبة الأولى من حيث تبادل المعلومات نظرا لعدة عوامل، منها على الخصوص، القرب الجغرافي وارتباط النظامين الماليين.

على غرار السنتين الماضيتين، حافظت الهيئة خلال سنة 2021 على نفس المستوى من التبادل مع الوحدات النظيرة الأفريقية.

تعتبر القارة الأوروبية أول مزود بالتصاريح التلقائية التي وردت خلال 2021، وذلك ب 26 تصريحا، أي ما يعادل 65% من مجموع التصاريح التلقائية الواردة إلى الهيئة. وتأتي القارة الأسيوية في المرتبة الثانية ب 12 تصريحا، أي ما يمثل 30% من مجموع التصاريح التلقائية التي توصلت بها الهيئة.

طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة

خلال سنة 2021، أرسلت الهيئة 113 طلبا للمعلومات ل33 وحدة معلومات مالية نظيرة في إطار إثراء وتحليل الملفات التشغيلية، مقابل 85 طلبا خلال سنة 2020، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 33%.

يعزى هذا الارتفاع الى عدة عوامل، منها على الخصوص، الزيادة الكبيرة في عدد التصاريح بالاشتباه التي تم التوصل بها وعدد التحقيقات المالية الموازية التي تجريها الهيئة بالتعاون مع السلطات الوطنية لإنفاذ القانون.

على غرار طلبات المعلومات الواردة، تتصدر الوحدات النظيرة الأوروبية المرتبة الأولى بحصة 77% من طلبات المعلومات الصادرة من الهيئة.

2- تعزيز أنشطة التنسيق

عملا بالقرار رقم 7 الصادر عن الهيئة، تقوم هذه الأخيرة بجدولة الاجتماعات الثنائية كتغذية عكسية لفائدة كافة الأشخاص الخاضعين.

خلال سنة 2021، نظمت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية 22 اجتماعا ثنائيا مع البنوك والبنوك الحرة والبنوك التشاركية، ومؤسسات الأداء، وشركات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التأمين، وشركات إدارة الأصول وشركات البورصة.

بالإضافة إلى ذلك، مكنت هذه الاجتماعات الثنائية من تجويد العلاقات مع الأشخاص الخاضعين، من خلال تحسين جودة تقارير الشبهات المصرحة، مع خفض معدل الرفض الفني الذي انخفض بشكل كبير خلال سنة 2021.

وعلاوة على ذلك، نظمت الهيئة اجتماعات مع سلطات الإشراف والمراقبة في إطار التحسيس في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تذكيرا بالتزامات الأشخاص الخاضعين، وذلك من أجل الكشف عن الاتجاهات الجديدة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها في مختلف القطاعات بهدف تحسين الكشف عن الاشتباه وجودة المعلومات المتبادلة بين الهيئة والأشخاص الخاضعين، وتعزيز قاعدة التبليغ التابعة للهيئة.

وقد أسفرت هذه الاجتماعات التحسيسية إلى زيادة في عدد الأشخاص الخاضعين المسجلين على شبكة «ANRFNet» بنسبة 338% في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية

III

عرفت المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى نهاية سنة 2021 تطورا كبيرا مكنها من إثبات فعاليتها طوال عملية المتابعة من قبل خبراء مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن الحصول على درجات تقييم إيجابية.

وقد تجسدت هذه التطورات في ملاءمة المنظومة الوطنية لمعايير مجموعة العمل المالي، لاسيما بعد المراجعة الشاملة للقانون رقم 43.05 في يونيو 2021 واعتماد النصوص التنظيمية والتوجيهية ذات الصلة.

وقد أدخل هذا النص الجديد مقتضيات تهم الجانب الجنائي والوقائي والمؤسساتي، مما مكن المغرب من تعزيز الالتزام التقني للمنظومة الوطنية بشكل كبير، وكذا الاستجابة لمتطلبات الفعالية.

من ناحية أخرى، مكنت أشغال تحديث نتائج التقييم الوطني الأول لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودراسة التدابير المتخذة واعتماد سياسة جديدة لتدبير المخاطر التي تم تحديدها، من تأكيد فعالية المنظومة الوطنية وقدرتها على مواجهة مختلف أشكال الجرائم المالية.

1 . الالتزام الفني بمعايير مجموعة العمل المالي

تفعيلا للالتزام السياسي رفيع المستوى الذي أعربت عنه المملكة المغربية، اتخذت السلطات التدابير اللازمة لتحسين مستوى الالتزام الفني للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك وفقا لتوصيات مجموعة العمل المالي.

وفي هذا الصدد، وعلى المستوى القانوني، قامت المملكة بمراجعة شاملة للقانون رقم 43.05 المذكور أعلاه، فضلا عن النصوص التنظيمية ذات الصلة.

1.1 المراجعة الشاملة للنص التشريعي

تتمثل التعديلات الرئيسية التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

- توسيع قائمة الجرائم الأصلية المنصوص عليها في المادة 2-574 من مجموعة القانون الجنائي بإضافة بعض الجرائم المتعلقة بسوق الرساميل، وكذلك البيع وتقديم الخدمات بطريقة هرمية؛
- تشديد العقوبات الجنائية ضد الأشخاص الخاضعين في حالة الاخلال بالتزاماتهم القانونية أو التنظيمية وإدراج عقوبات تأديبية؛

- اعتماد تعاريف جديدة تستجيب لمتطلبات المعايير الدولية، مثل «المستفيد الفعلي» و«علاقة الأعمال» و«الترتيبات القانونية» و«التجميد»، وكذا توضيح وإعادة صياغة التعاريف الأخرى مثل «العائدات» و«الممتلكات»؛
- ملاءمة الأحكام المتعلقة بتدابير اليقظة والمراقبة الداخلية وإدراج الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة اللجوء إلى أطراف ثالثة لتطبيق هذه التدابير؛
- إلحاق الأشخاص الخاضعين بالسلطات التي تشرف عليهم وتعيين سلطات إشراف ومراقبة أخرى لبعض المهن غير المالية؛
- الارتقاء ب«وحدة معالجة المعلومات المالية» إلى «الهيئة الوطنية للمعلومات المالية»، لتكريس دورها المركزي واضطلاعها بمهمة التنسيق الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الصلاحيات والوسائل التي تمكنها من القيام بذلك؛
- إنشاء السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات المنشأة بالمغرب ومن الترتيبات القانونية لدى وزارة الاقتصاد والمالية مع إمكانية تفويض مسك وإدارة السجل المذكور إلى جهة عمومية؛
- اعتماد آلية قانونية ومؤسساتية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتمويلها، من خلال إنشاء لجنة وطنية تتولى تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.

من جهة أخرى، تم بموجب قانون المالية لسنة 2022 ووفقا للتوصية 32 لمجموعة العمل المالي بشأن ناقلي النقد، تعديل مقتضيات المواد 45 مكرر ثلاث مرات و66 مكرر 1–253 و240 و279 و297 مكرر من مدونة الجمارك. وقد نصت هاته المواد على إجبارية التصريح بالأوراق التجارية ووسائل الأداء والأدوات المالية على مستوى الحدود، من جهة، وكيفيات معاينة المخالفات المتعلقة بهذه التصاريح والعقوبات ذات الصلة.

2.1 أحكام تنظيمية جديدة

مباشرة بعد المراجعة الشاملة للقانون رقم 43.05 المذكور أعلاه، تم اعتماد النصوص التطبيقية ذات الصلة، فضلا عن مراجعة المقررات والدوريات والمذكرات التوجيهية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون. وتهدف هذه النصوص إلى تبسيــط وتحقيــق الفهــم الواضح والناجع

للنصوص المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.2.1 النصوص التنظيمية

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية قد شاركت، بالتنسيق مع الجهات المعنية، في أعمال اللجان المكلفة بإعداد واعتماد النصوص المتخذة لتنفيذ القانون المذكور. وهي كالتالي:

المرسوم رقم 2.21.484 المؤرخ في 23 حجة 1442 (03 أغسطس 2021) المتعلق بتأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، الذي يحدد تشكيل اللجنة الوطنية وكيفية اشتغالها.

بفضل هذا النص الجديد، الذي أدرج بعدا جديدا يتعلق بمكافحة انتشار التسلح وعالجه بنفس النهج المعتمد بالنسبة للإرهاب وتمويله، تمكن المغرب من معالجة القصور الاستراتيجي في المنظومة الوطنية، وذلك من خلال وضع الإطار القانوني والمؤسساتي والإجرائي اللازم لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة.

وتتألف اللجنة الوطنية، التي ترأسها وزارة العدل، من 15 عضوا يمثلون مختلف الوزارات والهيئات المعنية، بما في ذلك الهيئة الوطنية للمعلومات المالية. وفي نطاق ممارسة الصلاحيات المخولة لها بموجب المادة 32 من القانون رقم 43.05 المشار إليه، تختص هذه اللجنة على وجه الخصوص، بما يلي:

- تتبع ونشر قرارات مجلس الأمن والقوائم المرفقة بها والتعديلات التي تطرأ عليها؛
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- توفير المعلومات الضرورية بخصوص اقتراحات الأشخاص أو الكيانات في قوائم مجلس الأمن وضمان توفير المعلومات لصالح السلطات المحلية المختصة؛
- تحديد الأشخاص والكيانات التي تنطبق عليهم شروط الإدراج وإدراجهم في لائحة محلية من طرف اللجنة أو بطلب من سلطات الإشراف والمراقبة، وكذا الإدارات والمؤسسات العمومية، أو بطلب من بلدان أخرى؛
- تقديم مقترحات لإدراج الأشخاص والكيانات الأجنبية إلى القوائم المحلية للبلدان الأخرى، وتوفير المعلومات اللازمة بشأن هؤلاء الأفراد والكيانات؛

- النظر في إمكانية إتاحة الولوج إلى الممتلكات أو الأموال أو الأصول الأخرى المجمدة لتغطية الاحتياجات الضرورية والمصاريف الاستثنائية والدفعات المستحقة؛
- إصدار مذكرات توجيهية تنص على توجهات عامة أو توصيات لتطبيق العقوبات المالية تحدد فيها القواعد الإلزامية المطبقة بهذا الخصوص، مع مراعاة الصلاحيات المخولة لسلطات الإشراف والمراقبة؛
- تقديم كل مقترح إلى الحكومة بشأن التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ التوصيات والمقترحات الصادرة عن اللجنة والتي تدخل في نطاق اختصاصها.

وفي هذا الصدد، اعتمدت اللجنة إطارا تنظيميا يمكنها من تحديد كيفيات وإجراءات تطبيق التدابير التي ينص عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من طرف الأشخاص والكيانات المعنيين، ولا سيما فيما يتعلق بالتجميد الفوري للأصول.

مرسوم رقم 2.21.708 مؤرخ في 30 محرم 1443 (08 شتنبر 2021) يتعلق بالسجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات المنشأة بالمغرب ومن الترتيبات القانونية، يحدد كيفيات مسك هذا السجل وتدبيره، والبيانات التي يتضمنها، والتزامات المصرحين وشروط الولوج إلى المعلومات الممركزة.

وسيمكن هذا السجل العمومي، الذي يساهم في تعزيز شفافية ونزاهة القطاع المالي الوطني، من مركزة وتزويد السلطات المختصة والأشخاص الخاضعين بمعلومات موثوقة وكافية ودقيقة ومحينة بانتظام، بخصوص المستفيدين الفعليين من الشركات المنشأة في المغرب والترتيبات القانونية. ويمكن استخدام هذه المعلومات في إطار تبادل المعلومات على الصعيد الوطني والدولي، وفقا للقوانين الجاري بها العمل ومتطلبات المعايير الدولية في هذا المجال.

وقد تم تفويض مسك وتدبير هذا السجل إلى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بموجب اتفاقية بين هذه المؤسسة ووزارة الاقتصاد والمالية.

ومن أجل إرساء هذا السجل واعتماد تدابير لجمع البيانات المتعلقة بالمستفيد الفعلي وتحليلها ومعالجتها ونشرها، استفاد المغرب من المساعدة التقنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

مرسوم رقم 2.21.633 مؤرخ في 21 محرم 1443 (30 أغسطس 2021) يتعلق بتنظيم الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، يحدد التنظيم الإداري والمالي للهيئة، وكيفيات تعيين رئيسها ومجلسها، وطرق سيره وعدد أعضائه.

وتهدف مراجعة النظام القانوني والإطار التنظيمي للهيئة إلى تعزيز قدراتها وتزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة لإنجاز مهامها الاستراتيجية والتشغيلية، وفقا لمتطلبات مجموعة العمل المالي.

وقد مكنت هذه المراجعة، على وجه الخصوص، من تكريس مهمة الهيئة في التنسيق الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمثيل السلطات الوطنية على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية.

مرسوم رقم 2.21.670 مؤرخ في 22 محرم 1443 (31 أغسطس 2021) بتحديد دوائر نفوذ المحاكم المختصة في جرائم غسل الأموال، يسمح بتوسيع اختصاص المحاكم الابتدائية لكل من الدار البيضاء ومراكش وفاس، بالإضافة إلى المحكمة الابتدائية بالرباط، للنظر في القضايا المتعلقة بغسل الأموال، مع تحديد دوائر نفوذ كل محكمة على حدة.

والهدف من هذا الإصلاح هو تكثيف المتابعة القضائية المتعلقة بغسل الأموال وتعزيز التحقيقات المالية الموازية.

2.2.1 النصوص الخاصة بالهيئة الوطنية للمعلومات المالية

في إطار نهجها الاستباقي الذي يهدف إلى التنفيذ الفوري لمقتضيات القانون الجديد، قامت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بمراجعة نصوصها كما يلي:

المقرر رقم D1 المتعلق بالالتزامات الواجبة على الأشخاص الخاضعين وبأشكال المراقبة والذي يلغي ويعوض المقرر رقم D5 المعتمد سنة 2012. ويهدف هذا النص إلى تحديد التدابير الجديدة اللازم اتخاذها من طرف بعض الأشخاص الخاضعين.

المقرر رقم D8 المتعلق بالتصريح بالاشتباه وتبليغ الهيئة بالمعلومات الذي أكد على الطابع الفوري للتصاريح بالاشتباه ويوضح النص كذلك كيفية تبليغ المعلومات إلى الهيئة.

المقرر رقم D7 المتعلق بالتغذية العكسية للأشخاص الخاضعين الذي يحدد إجراءات وكيفيات تقديم التغذية العكسية والاعتراض على تنفيذ المعاملات المشبوهة.

المذكرة التوجيهية رقم DG1 الموجهة للأشخاص الخاضعين، التي تنص على كيفيات تنفيذ الالتزامات القانونية والتدابير المنصوص عليها في المقرر رقم D1 المذكور أعلاه. كما يقدم النص إرشادات ومؤشرات عملية لمساعدة الشخص الخاضع على تحديد وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بنشاطه وعلى التطبيق الفعال لالتزاماته.

المذكرة التوجيهية رقم DG2 التي تضع مبادئ توجيهية عامة لتطبيق النهج القائم على المخاطر، دون الإخلال بالصلاحيات المخولة لسلطات الإشراف والمراقبة في تحديد تدابير لتطبيق هذا النهج، وذلك بناءً على معرفتها الدقيقة للقطاعات ومجال نشاط الأشخاص الخاضعين التابعين لها، وبناءً على المخاطر التي تم تحديدها داخل القطاعات.

الدليل الإرشادي المتعلق بعلاقة غسل الأموال بالفساد وآليات الوقاية والمكافحة، الذي يهدف إلى مساعدة الأشخاص الخاضعين على اتخاذ التدابير المناسبة لمنع ومكافحة عمليات غسل الأموال المتعلقة بجريمة الفساد. كما ينص الدليل على مؤشرات تمكن الأشخاص الخاضعين من اكتشاف هذا النوع من الجرائم.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تعزيز فعالية مهام الإشراف، ولا سيما في القطاع غير المالي، قامت الهيئة بمراجعة دليل الإشراف، الذي يأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والتنظيمية الجديدة والممارسات الجيدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والغرض من هذا الدليل هو وضع مبادئ توجيهية عامة للمراقبة والإجراءات العملية والتشغيلية التي من شأنها تسهيل المهام التي تضطلع بها سلطات الإشراف والمراقبة التي تم تعيينها حديثا.

3.2.1 بعض النصوص الخاصة بسلطات الإشراف والمراقبة

في إطار ملائمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت سلطات الإشراف والمراقبة ورئاسة النيابة العامة، بتنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، بتحيين نصوصها التطبيقية، ويتعلق الأمر ب :

وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية

- دورية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية تتعلق بالإشراف على الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ؛
- دليل عملي مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية حول محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ؛
- مشروع دفتر تحملات نموذجي بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية يحدد شروط ممارسة نشاط الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ بهدف اعتماده من طرف جميع كازينوهات المملكة.

رئاسة النيابة العامة

- دورية رئاسة النيابة العامة الموجهة إلى المحاكم المختصة والمتعلقة بإجراء الأبحاث المالية الموازية ورفع وثيرة التعاون مع الهيئة للاستفادة من قاعدة بياناتها، وكذا تفعيل إجراءات التعاون الدولي بهدف تعقب الأشخاص والأموال الموجودة بالخارج وتفعيل إجراءات الحجز والتجميد والمصادرة.

بنك المغرب

- مذكرة توجيهية لبنك المغرب تتعلق بطرق تنفيذ التزامات اليقظة الواجبة على مؤسسات الائتمان، على مستوى المجموعة.

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- دورية إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتي تتعلق بالتزامات الأشخاص الخاضعين في إطار القانون 12.18 السالف الذكر.

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

- دليل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين؛
- دورية هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التي تتعلق بالتزامات اليقظة والمراقبة الداخلية المفروضة على مقاولات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء في التأمين وإعادة التأمين.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل

- دليل الهيئة المغربية لسوق الرساميل حول مؤشرات الاشتباه ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في سوق الرساميل.

مكتب الصرف

- منشور مكتب الصرف يتعلق بالتزامات اليقظة والمراقبة الداخلية المفروضة على مكاتب صرف العملات؛
- مذكرة توجيهية لمكتب الصرف تتعلق بالنهج القائم على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب موجهة لمكاتب صرف العملات؛
- دليل عملي لمكتب الصرف حول محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- دليل مكتب الصرف حول التصريح بالاشتباه موجه لمكاتب صرف العملات.

2- التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تسلط عملية التقييم الوطني الضوء على المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها بلادنا. ويعتبر هذا التقييم عنصرا أساسيا لاعتماد استراتيجية ترمي إلى تدبير المخاطر التي تم تحديدها والخفض منها والسهر على تطبيقها، وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد اللازمة.

دورة التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تمثل الإجراءات التالية الخطوات الستة الأساسية لعملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1- **تحديد المخاطر على المستويين الوطني والقطاعي:** رصد مجالات المخاطر المتعلقة بغسل الأموال والإرهاب وتمويله التي تواجهها بلادنا؛

2- **اقتراح الإجراءات التصحيحية وآليات تدبير المخاطر:** اعتماد خطة عمل بناء على نتائج التقييم، تضم خطط العمل المقترحة من قبل كل قطاع معني. وتهدف الإجراءات التصحيحية التي تم اقتراحها إلى تعزيز قدرات الأطراف المعنية لتدبير المخاطر التي تم تحديدها والخفض منها؛

3- **الفهم الموحد للمخاطر:** الحصول على وثيقة مرجعية تسمح للأشخاص الخاضعين ولسلطات الإشراف والمراقبة وللسلطات المعنية وللقطاع الخاص، وكذا للعموم بتكوين نظرة شاملة حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها على المستوى الوطني؛

4- **تطبيق النهج القائم على المخاطر من قبل القطاعات والإدارات المعنية:** اعتماد نظام يمكن الأشخاص الخاضعين من تطبيق مجموعة من إجراءات تدبير المخاطر.

ويرتكز هذا النظام على: 1- تقييم المخاطر الكامنة بالنسبة لكل قطاع؛ 2- اعتماد تدابير مناسبة للتدبير؛ 3- تطبيق إجراءات المراقبة تتناسب مع درجة المخاطر التي تم تحديدها؛ 4- تتبع تطور هذه المخاطر؛

5- **تنفيذ خطط العمل:** تعزيز التنسيق الوطني بهدف تطبيق الإجراءات ذات الأهمية الاستراتيجية، والتي تتطلب مشاركة جماعية من قبل الشركاء الوطنيين. ويتعلق الأمر على الخصوص، بمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي وتنفيذ المساطر المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

6- **مراجعة المخاطر والتدابير المتخذة:** تحديث عملية التقييم الوطني للمخاطر وتقييم إجراءات التدبير التي تم تفعيلها، وكذا تحديد التقنيات والأساليب الناشئة ومجالات المخاطر الجديدة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تحليل تأثيرات التقييم الوطني للمخاطر

مكن تحليل تأثيرات نتائج التقييم الأول لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2019 ومراجعة سياسة التدبير التي تم اعتمادها بناء على هذه النتائج، من الوقوف على الرفع من مستوى انخراط الأشخاص الخاضعين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفضل حسن استيعابهم للمخاطر المرتبطة بقطاعاتهم، ولا سيما قطاع المهن والأعمال غير المالية المحددة. كما مكن هذا التحليل من رصد وتقييم الجهود التي تبذلها كافة السلطات المختصة لتعزيز قدراتها في هذا المجال.

وفيما يلي ملخص عن التحليل الذي تم إجراؤه على مستوى الأشخاص الخاضعين وسلطات الإشراف والمراقبة وسلطات إنفاذ القانون:

الأشخاص الخاضعين	فهم موحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني واستيعاب أفضل للمخاطر القطاعية؛
	تفعيل خطط العمل القطاعية التي تحدد التدابير التشريعية والتنظيمية والتشغيلية الكفيلة بتعزيز القدرات لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال؛
	توجيه الجهود والموارد نحو المجالات التي تشكل أهم المخاطر؛
	الرفع من مستوى انخراط الأعمال والمهن غير المالية المحددة؛
	الرفع من عدد التصريحات بالاشتباه ومن جودتها؛
سلطات الإشراف والمراقبة	تعزيز التنسيق القطاعي من خلال اعتماد خارطة طريق وتشكيل فريق عمل لتتبع تطبيق مقتضياتها، تحت إشراف لجنة تنسيق المخاطر النظامية ومراقبتها التابعة للقطاع المالي؛
	مواصلة حملات التوعية لفائدة الأشخاص الخاضعين، من خلال تنظيم ورشات عمل واجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف بالتنسيق مع الهيئة؛
	تتبع تنفيذ النهج القائم على المخاطر من خلال اعتماد خرائط المخاطر وتخصيص أفضل للموارد وتطبيق الإجراءات الرادعة؛
	تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئة وسلطات إنفاذ القانون وباقي السلطات المعنية؛
	مراجعة النصوص التنظيمية لسلطات الإشراف والمراقبة بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية في هذا المجال؛
	الرفع من القدرات وتعزيز إجراءات الرقابة، ولا سيما بالنسبة لسلطات الإشراف المعينة حديثاً ؛
	اعتماد السياسات الهادفة إلى منع استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لأغراض تمويل الإرهاب والسهر على مراقبة أنشطتها.
سلطات انفاذ القانون	توسيع الاختصاص، بموجب القانون سالف الذكر رقم 12-18، في مجال قضايا غسل الأموال لمحاكم الدار البيضاء ومراكش وفاس بالإضافة إلى المحكمة الابتدائية بالرباط؛
	تحقيق النجاعة بالنسبة للخدمات القضائية من خلال رقمنة المحاكم وتطوير نظام معلوماتي خاص بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف بالرباط؛

سلطات انفاذ القانون	تعزيز الموارد البشرية المخصصة لقضايا غسل الأموال والجرائم التي تشكل درجة مخاطر عالية؛
	تعميم دوريات رئاسة النيابة العامة على المحاكم المختصة تحثها على إجراء الأبحاث المالية الموازية ورفع وثيرة التعاون مع الهيئة للاستفادة من قاعدة بياناتها، وكذا تفعيل إجراءات التعاون الدولي بهدف تعقب الأشخاص والأموال الموجودة بالخارج وتفعيل إجراءات الحجز والتجميد والمصادرة. وفي هذا الإطار، أعدت رئاسة النيابة العامة دليلا إرشاديا يتضمن وصفا دقيقا لتقنيات البحث والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعقب الأموال ذات الصلة وحجزها وتجميدها ومصادرتها، كما يتطرق الدليل إلى الممارسات الجيدة بهذا الشأن؛
	تعميم مذكرات توجيهية من طرف المديرية العامة للأمن الوطني على مصالحها المختصة (الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، والفرق الجهوية للشرطة القضائية والمصالح اللامركزة للشرطة القضائية) بهدف توعيتها بأهمية التحقيقات المالية الموازية والتقنيات الخاصة المتبعة في التحقيقات المتعلقة بقضايا غسل الأموال وإجراءات التجميد والحجز والمصادرة؛
	استخدام المعلومات التي توفرها الهيئة لأغراض التحقيقات المالية الموازية، وكذا تنفيذ آليات التنسيق والتعاون التي تم اعتمادها من قبل بنك المغرب بهدف تجويد تبادل المعلومات مع كل من سلطات إنفاذ القانون والقطاع المالي وسلطات الإشراف والمراقبة وباقي الإدارات والهيئات الأخرى المعنية؛
	إعطاء الأولوية للتحقيقات المتعلقة بغسل الأموال وبالجرائم الأصلية، التي يعتبرها التقييم الوطني ذات مخاطر عالية، على مستوى كل من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والفرق الإقليمية بمدن الرباط وفاس والدار البيضاء ومراكش والمصالح اللامركزة للشرطة القضائية؛
	تعزيز صلاحيات الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والفرق الإقليمية الأربعة في مجال جمع المعلومات المالية؛
	تخصيص الموارد المناسبة للهيئات التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، بهدف تنفيذ خطة العمل التي تم اعتمادها لمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية، فضلاً عن تعزيز قدرات المديرية العامة من خلال إنشاء مصالح جديدة على المستوى المركزي والإقليمي؛
	اعتماد برنامج تدريبي لفائدة قضاة النيابة العامة وضباط الشرطة القضائية.

تحديث نتائج التقييم الوطني للمخاطر

تطبيقًا لتوصيات مجموعة العمل المالي التي تم تعديلها في فبراير 2012، لا سيما التوصيتين الأولى والثانية اللتين تدعوان الدول إلى تحديد المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها وتقييمها وفهمها، واتخاذ آليات للتنسيق وتدابير مناسبة للوقاية منها والتخفيف من حدتها، وكذا تحديثها بشكل دوري، تم تمديد مهام اللجنة الوطنية التي تم تشكيلها خلال عملية التقييم الأول من قبل رئيس الحكومة بهدف تنفيذ مشروع تحديث نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

ويعد هذا التقرير الثاني من نوعه، حيث ساهمت في إنجازه مختلف الجهات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك باعتماد المبادئ التوجيهية العامة التي أعدتها مجموعة العمل المالي بهذا الخصوص واستغلال البيانات والإحصاءات التي تم توفيرها من طرف مختلف الجهات المعنية.

ولعل الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو تقييم درجة فعالية التدابير المعتمدة للتخفيف من المخاطر التي سبق تحديدها، من جهة، والتركيز على المخاطر الناتجة على الخصوص عن جائحة كوفيد 19، والمخاطر المرتبطة باستغلال بعض القطاعات في عمليات غسل الأموال، ومخاطر انتشار الأسلحة، فضلاً عن المخاطر الناشئة والمتطورة، من جهة أخرى.

وبهذا، يأخذ التقرير بعين الاعتبار توصيات خبراء مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تقارير المراقبة وخطة العمل) فيما يتعلق بتقييم المخاطر وتدبيرها. كما يولي التقرير اهتمامًا خاصًا للتغييرات الراهنة وتأثيرها على المحيط الإجرامي وعلى ظهور أنماط وتقنيات وأساليب جديدة واستخدامها في هذا المجال.

أهم النقاط التي تمت معالجتها من خلال التقرير الثاني للتقييم الوطني للمخاطر

الفصل التمهيدي	تقديم الأهداف ومنهجية العمل؛
	تقييم فعالية التدابير التي تم اتخاذها من طرف السلطات الوطنية بناء على نتائج التقييم الأول للمخاطر، وتأثير هذه التدابير على مستويات المخاطر؛
الفصل الثاني	تقييم التهديدات من خلال تحليل: • التعرض لغسل عائدات الجرائم الأصلية المرتكبة داخليا ولغسل عائدات الجرائم المرتكبة بالدول الأخرى (تقييم غسل الأموال)؛ • التعرض للأنشطة الإرهابية على المستوى الداخلي والخارجي (الإرهاب)؛ • الاستغلال المحتمل لبعض القطاعات والأنشطة في عمليات تمويل الإرهاب.
الفصل الثالث	تقييم القطاعات والمنتجات والخدمات التي تمثل نقاط ضعف نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي من المحتمل أن يتم استغلالها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
الفصل الرابع	تقييم تبعات أزمة كوفيد-19، من خلال تحديد التهديدات ونقاط الضعف: **- التهديدات المرتبطة بالجائحة:** • النصب والاحتيال في عمليات التبرعات؛ • الجرائم السيبرانية؛ • التجارة في المعدات الصحية الوهمية أو غير المطابقة للمواصفات؛ • الغش والتزوير. **- نقاط الضعف المرتبطة بالجائحة:** • الخدمات المالية عبر الأنترنيت؛ • الكيانات التي تواجه صعوبات مالية.
الفصل الخامس	تحليل أهم المخاطر الناشئة والمتطورة والتي قد تؤثر على النظام القانوني والاقتصادي والمالي المغربي (الجرائم السيبرانية والأصول المشفرة).
الفصل السادس	تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح من خلال: • فحص التدابير التشريعية والمؤسساتية والتنسيقية التي تعتمدها السلطات الوطنية لضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح، من قبل السلطات والأشخاص المعنيين بتطبيق هذه القرارات؛ • تحليل أهم القطاعات والأنشطة التي يحتمل استغلالها من طرف الأشخاص والكيانات المحددين بموجب قرارات مجلس الأمن.

الفصل السابع	تحليل المخاطر المتبقية. ويتيح هذا التحليل تحديد المخاطر التي ما تزال قائمة بعد تنفيذ إجراءات الخفض، وإعطاء الأولوية للإجراءات الاستراتيجية التي ترمي إلى فهم هذه المخاطر بشكل أفضل وتعزيز النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
الفصل الثامن	عرض المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية لخطة العمل التي تم اعتمادها من طرف اللجنة الوطنية بناء على النتائج الجديدة لتقييم المخاطر. وتتضمن هذه الخطة خطط العمل الفرعية المقترحة من قبل القطاعات المعنية بهدف تعزيز قدراتها على تدبير المخاطر التي تم تحديدها والخفض منها.

فيما يتعلق بالتنظيم، تم تمديد مهمة فرق العمل الأربعة المكلفة بإعداد التقرير، وهي:

- فريق عمل معني بتقييم «التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال على المستوى الوطني»، تحت إشراف رئاسة النيابة العامة؛
- فريق عمل معني بتقييم «التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بالإرهاب وتمويله على المستوى الوطني»، تحت إشراف وزارة الداخلية؛
- فريق عمل معني بتقييم «نقاط الضعف المتعلقة بالقطاع المالي والشمول المالي»، تحت إشراف بنك المغرب؛
- فريق عمل معني بتقييم «نقاط الضعف المتعلقة بقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة»، تحت إشراف وزارة العدل والهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

ولإنجاز هذا المشروع، تبنت اللجنة الوطنية نفس القواعد المستخدمة في عملية التقييم الأول للمخاطر لسنة 2019، وفقًا لتوجيهات مجموعة العمل المالي في هذا المجال. هذا وتغطي الفترة المعتمدة لجمع الإحصاءات والبيانات اللازمة لتحليل التهديدات ونقاط الضعف، السنوات من 2018 إلى 2020.

وقد تم إسناد مهمة تنسيق أشغال فرق العمل الأربعة السالفة الذكر إلى الهيئة. وساهم في أشغال مختلف هذه الفرق ممثلو الإدارات المعنية وسلطات الإشراف والمراقبة والجمعيات المهنية.

ركزت المرحلة الأولى من عملية التقييم على جمع البيانات والإحصاءات المتوفرة لدى سلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة والإدارات والهيئات المهنية وبعض الأشخاص الخاضعين والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى البيانات المنشورة

من قبل الهيئات الأخرى المختصة. وشهدت عملية جمع البيانات هاته وتبادلها مساهمة الشركاء المعنيين من مختلف القطاعات السالفة الذكر.

بينما خصصت المرحلة الموالية لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من طرف الشركاء المعنيين، بهدف تحديد المخاطر وتقييم احتمالية تجسيدها وفهم تأثيرها على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تقييم نقاط الضعف الوطنية وتلك المتعلقة بالقطاعات المعنية واقتراح تدابير مناسبة للتخفيف منها.

كما تم تتبع إنجاز هاتين المرحلتين ومناقشة مراحل تقدم المشروع وتوجيه فرق العمل من قبل لجنة التنسيق والتتبع التي تم إنشاؤها لهذا الغرض من قبل اللجنة الوطنية المعنية بالتقييم الوطني للمخاطر، وذلك بتنسيق من الهيئة.

مراجعة خطة العمل

اعتمدت اللجنة الوطنية، بناءً على المخرجات الجديدة للتقييم الوطني للمخاطر، خطة عمل تتضمن خطط العمل الفرعية المقترحة من قبل القطاعات المعنية بهدف الزيادة من خفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها.

وقد حددت اللجنة أربع مجالات ذات أهمية استراتيجية من شأنها تعزيز فعالية النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتعلق هذه المحاور بما يلي:

تعزيز قدرات الملاحقة القضائية والتحقيقات في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ستتولى السلطات الوطنية تحديد الكيفية التي ينبغي من خلالها الاستفادة من نتائج التقييم الوطني للمخاطر في التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتعلق الأمر بإجراء تحقيقات مالية موازية بهدف تحديد الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والحسابات البنكية وإثبات صلتها بالجريمة. كما ستمكن نتائج التقييم من توجيه التحقيقات نحو الجرائم الأصلية التي تشكل درجة عالية من المخاطر.

ويتعين في هذا الصدد، استخدام تحليلات الهيئة التي تتوفر على قاعدة بيانات تتضمن معلومات مالية مهمة. كما يتعين تفعيل إجراءات التجميد ومصادرة الأموال واستغلال آليات التعاون القضائي الدولي بشكل فعال.

تعزيز قدرات سلطات الإشراف والمراقبة: ويتعلق الأمر على الخصوص، بالسلطات المعينة حديثًا بموجب القانون سالف الذكر رقم 18-12، حيث يتعين على هذه السلطات مراقبة تطبيق الأشخاص الخاضعين للمقتضيات القانونية ذات الصلة، وذلك بعد إصدار النصوص التنظيمية والأدلة الإرشادية وتنظيم دورات التدريب والتوعية لفائدتهم؛

تعزيز انخراط الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تهدف السلطات المعنية إلى الرفع من عدد التصاريح بالاشتباه من قبل الأعمال والمهن غير المالية المحددة وتحسين جودتها، فضلاً عن تطبيق النهج القائم على المخاطر من أجل منع استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: لا سيما فيما يخص تطوير أساليب جديدة للتنسيق وتبادل المعلومات الضرورية والمحينة.

3. فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تشكل فعالية المنظومة الوطنية ثمرة الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية، سواء على مستوى استكمال الالتزام الفني بمعايير مجموعة العمل المالي أو على مستوى تعزيز الجوانب التشغيلية والجوانب المتعلقة بالتنسيق والتعاون بين الشركاء الوطنيين والدوليين.

وقد مكنت هذه الجهود من معالجة أوجه القصور الاستراتيجية في المنظومة الوطنية، وإثبات نجاعة المقاربة التي اعتمدتها السلطات الوطنية في هذا الإطار، وتحسين درجات التصنيف على مستوى تقارير التقييم والمتابعة للمنظومة الوطنية.

وتتمثل المؤشرات الرئيسية لفعالية المنظومة الوطنية فيما يلي:

- التطور الكبير في تصاريح الاشتباه التي تم تقديمها إلى الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، سنة 2021، من قبل الأشخاص الخاضعين. ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية:
  - توسيع قاعدة الأشخاص الخاضعين المسجلين؛
  - تحسين جودة التصاريح بالاشتباه المتوصل بها؛
  - الفهم الموحد لمتطلبات القانون من خلال حملات التوعية؛

- فعالية الإشراف والمراقبة التي تقوم بها السلطات المعنية في هذا المجال.

- التطور الملحوظ في عدد التحقيقات المالية الموازية عقب صدور دورية عن رئاسة النيابة العامة تحث النيابات العامة المختصة على إجراء هذه التحقيقات بشكل منهجي ومنتظم وتعزيز تبادل المعلومات مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية. ويعزى هذا التقدم أيضا إلى فعالية إجراءات التوعية والتكوين التي تنظم لفائدة السلطات القضائية والأجهزة الأمنية في هذا المجال؛

- مباشرة اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة لمهامها بشكل فوري بهدف الالتزام بالمتطلبات الدولية ذات الصلة بالتنفيذ الفوري لهذه العقوبات؛

- إنشاء السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات المنشأة بالمغرب والترتيبات القانونية، فور اعتماد القانون رقم 43.05 المذكور أعلاه واعتماد الإطار المؤسساتي والإجرائي لتشغيله؛

- تقييم مخاطر استخدام الشركات والمنظمات غير الهادفة للربح لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛

- تقييم المخاطر الناشئة والمتطورة المرتبطة على وجه الخصوص باستخدام الأصول الافتراضية وكذلك تأثير جائحة كوفيد-19 على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- وضع خطة عمل وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استنادا إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر وخطط العمل القطاعية المعتمدة من قبل جميع الفاعلين والمهنيين المعنيين؛

- تطور تبادل المعلومات بين الهيئة الوطنية للمعلومات المالية ونظيراتها الأجنبية، ولا سيما طلبات المعلومات الصادرة في إطار إثراء وتحليل الملفات التشغيلية؛

- إسناد درجة «مستوى أساسي من الفعالية» للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وتمويله، مما يشكل مرة أخرى اعترافا على أوسع نطاق من جانب المجتمع الدولي بنجاعة هذه الاستراتيجية المتعددة الأبعاد التي تضع التعاون مع الشركاء الأجانب على المستوى التشغيلي والأمني والقضائي، في المستوى الأول من أولوياتها؛

- تعيين المغرب لاستضافة مكتب الأمم المتحدة لبرنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا، وكذا إبرام اتفاقية بين المغرب والأمم المتحدة لهذا الغرض؛
- زيادة عدد مهام الإشراف والمراقبة للأشخاص الخاضعين في القطاع المالي وعدد العقوبات الصادرة في حقهم في حالة الاخلال بالتزاماتهم في هذا المجال؛
- تطور حجم التبادل بين الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون وتحسين جودتها، بفضل قيام رئاسة النيابة العامة بإنشاء بيانات تطبيقية تعمل على مركزة كافة المعلومات المتعلقة بقضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية، على الصعيد الوطني؛
- إحداث منصة تقنية داخل وزارة العدل لإدارة وتتبع قضايا التعاون القضائي الدولي، ولا سيما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ارتفاع عدد الإحالات من قبل الهيئة الوطنية للمعلومات المالية على النيابة العامة.

وقد كانت الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية من أجل تحقيق التطور الواضح للمنظومة الوطنية، محط اعتراف وإشادة من قبل خبراء مجموعة العمل المالي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذا الدول الأعضاء والمراقبين بهاتين المجموعتين.

4. عملية المتابعة

1.4 التقييم من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يجدر التذكير أنه تم وضع المغرب تحت المتابعة المعززة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2019، وذلك عقب الاجتماع العام التاسع والعشرين للمجموعة، وكذا لفريق مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي سنة 2020.

وقد أسفر تقرير المتابعة المعززة الأول المقدم في نوفمبر 2020 عن الرفع من درجة التقييم ل 13 توصية. وفي هذا الصدد، واستعدادا لتقديم تقارير المتابعة الأخرى، واصلت السلطات الوطنية جهودها من أجل الملاءمة الفنية للمنظومة الوطنية، وذلك باعتماد التعديلات التشريعية والتنظيمية اللازمة.

1.1.4 الاجتماع العام الثاني والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خلال هذا الاجتماع العام الذي عقد عن بعد من 06 إلى 08 يونيو 2021، أعلن المغرب عن انتهاء برنامج الالتزام الضريبي الطوعي، المعتمد برسم قانون المالية لسنة 2020. كما قدم طلبا بتقديم موعد مناقشة تقرير المتابعة الثالث.

وقد تضمن هذا الطلب الذي حظي بموافقة المجموعة، طلب إعادة تقييم الالتزام الفني لبعض التوصيات خلال الاجتماع العام للمجموعة.

2.1.4 الاجتماع العام الثالث والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تميز الاجتماع العام الثالث والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد في مصر في الفترة من 16 إلى 17 نونبر 2021، بمناقشة واعتماد تقرير المتابعة الثاني للمملكة المغربية الذي استعرض الإجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية على المستوى التشريعي والتنظيمي والتشغيلي، وذلك في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية المعتمدة.

2.4 عملية المتابعة من طرف فريق مراجعة التعاون الدولي

بعد استنتاجات تقرير التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي تم تبنيه في أبريل 2019، تم وضع المغرب تحت المتابعة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي.

فعقب انتهاء فترة الملاحظة من طرف مجموعة العمل المالي، تم الاتفاق على خطة عمل مع هذه الأخيرة بتاريخ 25 فبراير 2021. وتحديد نهاية شتنبر 2022 كأجل أقصى لتنزيل هذه الخطة التي تتكون من ثمانية محاور.

وقد تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة، لتحديد أساليب تنفيذ الخطة المذكورة.

بالإضافة إلى التنسيق الوطني، الذي اعترفت مجموعة العمل المالي بفعاليته من خلال بيانها العام الأول الصادر في فبراير 2021، كانت تقارير المتابعة الثلاثة التي قدمها المغرب موضع بيانات عامة إيجابية تعترف بالجهود التي بذلتها المملكة المغربية من أجل امتثال المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعايير الدولية في هذا المجال.

التطور المستمر للتنسيق الوطني والتعاون الدولي

IV

1. التنسيق الوطني

تعكس المشاريع الرئيسية ذات البعد الوطني التي باشرتها المملكة الالتزام والإرادة السياسية رفيعة المستوى لرئيس الحكومة، وكذا المشاركة والتعبئة القوية للقطاعات الوزارية والهيئات المعنية، والسلطات القضائية والأجهزة الأمنية، وسلطات الإشراف والمراقبة، والجمعيات المهنية. ويمكن استعراض هذه المشاريع التي تم تنسيق أشغالها من طرف الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، كالتالي:

- إنشاء لجنة وزارية، برئاسة رئيس الحكومة، لتحديد كيفيات تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي واعتماد خريطة طريق وطنية من أجل توزيع إجراءات الخطة المذكورة بين القطاعات وتنفيذها؛
- عقد عدة اجتماعات وزارية للتنسيق، عرض من خلالها رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية المحاور الرئيسية لخطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي، والتدابير الواجب اتخاذها للامتثال للمتطلبات الدولية وتهيئة شروط الخروج من عملية المتابعة المعززة؛
- إعداد عناصر الأجوبة على الأسئلة التي أثارها خبراء مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذا الدول الأعضاء والمراقبون والشبكة الدولية في سياق إعداد تقارير المتابعة؛
- التحضير لاجتماعات مباشرة مع فريق مراجعة التعاون الدولي؛
- ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي مع معايير مجموعة العمل المالي، من خلال المراجعة الشاملة للقانون رقم 43.05 واعتماد النصوص التنظيمية والتوجيهية ذات الصلة؛
- إعداد التقرير الثاني للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل ذات الصلة؛
- التعاون مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، والمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، لتكثيف المتابعات القضائية وتعزيز التحقيقات المالية الموازية، وعمليات حجز ومصادرة الممتلكات ذات المصدر الإجرامي؛

- تحسين نوعية التبادلات بين الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون، بفضل تطوير رئاسة النيابة العامة لتطبيق يعمل على مركزة جميع المعلومات المتعلقة بقضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية، على المستوى الوطني؛
- تزويد السلطات المختصة من قبل الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمعلومات اللازمة للتحقيقات المالية الموازية؛
- إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة، واعتماد إطارها التنظيمي والإجرائي، وتكوين الموظفين المعنيين؛
- التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف) لتعزيز الشمول المالي ومكافحة المخاطر الناشئة (الأصول الافتراضية) وتحسين عدد وجودة التصاريح بالاشتباه وتعزيز الإطار القانوني والتشغيلي لسلطات الإشراف والمراقبة على الأشخاص الخاضعين؛
- التنسيق مع سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع غير المالي (المحامون، والموثقون، والعدول، والخبراء المحاسبون، والمحاسبون المعتمدون، والوكلاء العقاريون، والكازينوهات، وتجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة) من أجل وضع إطار تنظيمي وإرشادي، وتنظيم دورات تكوينية وتحسيسية وتنفيذ مهام المراقبة؛
- إنشاء لجان متخصصة ضمن مجلس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بعد توسيع تشكيلته.

2. التعاون الدولي

1.2 رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حدد المغرب، في إطار توليه رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال سنة 2022 واستعدادا لاحتضان دورة الاجتماع العام للمجموعة في نونبر لنفس السنة، الإجراءات ذات الأولوية لولايته وفقا للمخطط الاستراتيجي للمجموعة وخطط العمل ذات الصلة، بما

في ذلك خطط عمل مجموعة العمل المالي وكذا فرق العمل. وترتكز هذه التوجهات الاستراتيجية على:

- تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي من أجل تعزيز فعالية المجموعة؛
- مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي تم إطلاقها تحت رئاسة جمهورية مصر العربية؛
- رصد التطورات في المعايير الدولية والمخاطر والتطورات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا، وتتمثل الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للمغرب خلال سنة 2022 فيما يلي:

- توطيد وتعزيز الحكامة داخل المجموعة؛
- تحسين عمليات التقييم المتبادل والمتابعة وجودة التقارير؛
- إنجاز تقييم إقليمي للمخاطر على مستوى المنطقة؛
- وضع سياسة تواصلية خاصة بالمجموعة؛
- تعزيز دور المجموعة في مختلف المؤسسات الدولية وتحسين مساهمتها في الأنشطة على المستوى الدولي.

2.2 رئاسة منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية

يعقد منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية اجتماعات سنوية على هامش الاجتماع العام لمجموعة إيغمونت، لتحديد أولويات العمل وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي نوفمبر 2021، استضافت إمارة موناكو اجتماع منتدى التعاون المالي لوحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية، والذي شاركت فيه نحو ثلاثون وحدة من وحدات المعلومات المالية تمثل الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية وإفريقيا، ومن ضمنها المغرب.

ونظرا لمشاركته الفاعلة في أشغال هذا المنتدى ودوره الأساسي على المستوى الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تم بالإجماع انتخاب المغرب، ممثلا في الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، لتولي رئاسة المنتدى المذكور برسم سنة 2022.

وقد وضعت المملكة المغربية، بصفتها رئيسة لهذا المنتدى، الأهداف التالية:

- تسهيل عضوية وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية المرشحة لعضوية مجموعة إيغمونت عن طريق تنظيم دورات تكوينية متخصصة؛
- تحسين قدرات التحقيق وتعزيز التعاون التشغيلي بين وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية؛
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وللتذكير، نظم الاجتماع الأول لوحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية بالمغرب، في عام 2012، بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية الفرنسية تحت شعار مكافحة غسل الأموال في إفريقيا والذي شاركت فيه ثمان وحدات معلومات مالية من غرب ووسط إفريقيا.

بعد هذا الاجتماع، تم تشكيل منتدى وحدات المعلومات المالية الفرنكوفونية في يناير 2013، في أوستند.

3.2 أنشطة أخرى للتعاون

في إطار التعاون الدولي، شاركت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية في العديد من اللقاءات الدولية التي نظمتها مختلف المنظمات الدولية:

- **مجموعة إيغمونت**

شاركت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية في اجتماعات فرق العمل المختلفة التابعة لمجموعة إيغمونت، التي تم تنظيمها في عام 2021. وهكذا، ساهمت الهيئة في المناقشات المتعلقة بالسياسات والإجراءات الجديدة للمجموعة، والمشاريع ذات الصلة بتبادل المعلومات، والمقترحات المتعلقة بأنشطة التكوين والمساعدة التقنية لفائدة وحدات المعلومات المالية الأعضاء في مجموعة إيغمونت.

- **مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

شارك أعضاء الوفد المغربي في أعمال فرق العمل والمنتديات التي عقدت على هامش الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حول مواضيع مختلفة بما في ذلك العملات الافتراضية وتأثير جائحة كوفيد-19 على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **الاتحاد الأوروبي**

استفاد المغرب من المساعدة التقنية من طرف الاتحاد الأوروبي فيما يخص إنشاء السجل العمومي للمستفيدين الفعليين من الشركات المنشأة بالمغرب ومن الترتيبات القانونية واعتماد تدابير جمع البيانات ذات الصلة بالمستفيد الفعلي وتحليلها ونشرها فضلا عن أنشطة تكوينية تتعلق بموضوعات أخرى.

- **التعاون مع وحدات المعلومات المالية النظيرة**

في إطار تعزيز التعاون بين الهيئة الوطنية للمعلومات المالية ونظيراتها الأجنبية، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وحدة المعلومات المالية لموناكو في نوفمبر 2021، وذلك على هامش اجتماع منتدى وحدات المعلومات المالية الناطقة بالفرنسية الذي نظم في موناكو.

- **مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا**

بتاريخ 24 يونيو 2021، افتتح مقر برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا الذي يهدف إلى بناء القدرات وتطوير الخبرات في ميدان مكافحة الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكتب نظم في دجنبر 2021، بشراكة مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، دورة تكوينية في الرباط حول مكافحة استخدام العملات المشفرة في تمويل الإرهاب. وقد عرفت هذه الدورة مشاركة ممثلين عن مختلف سلطات إنفاذ القانون وشهدت تقديم عروض حول تجارب ناجحة من طرف خبراء دوليين في هذا المجال.

- **الجمعية العامة لمكافحة الفساد - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة 2021**

شاركت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، في يونيو 2021، بنيويورك، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمكافحة الفساد – الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة 2021، والتي تهدف إلى رصد جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنجاح

البرنامج العالمي لمكافحة الفساد. وقد كانت هذه الدورة الاستثنائية أيضا فرصة لمناقشة التحديات الجديدة الناشئة.

وفي إطار الإعداد لهذه الجمعية العامة، شاركت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية في العديد من الاجتماعات التحضيرية والتنسيقية، بما في ذلك اجتماع ما بين الدورات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عقد عن بعد في فبراير 2021.

- **التعاون مع قطاع الخزانة الأمريكي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط**

في إطار التعاون مع الشركاء الأمريكيين، عقدت الهيئة جلسات عمل، خلال سنة 2021، مع مسؤولين من قطاع الخزانة الأمريكي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط. حيث تمت مناقشة مجالات التعاون بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا دراسة سبل تعزيز الروابط بين الطرفين ولا سيما في إطار التنفيذ الفعال لخطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي في فبراير 2021.

2021

الفعالية التنظيمية، عامل نجاعة الأداء

V

بالنظر إلى الصلاحيات الجديدة الممنوحة للهيئة الوطنية للمعلومات المالية بموجب أحكام القانون رقم 05-43 سالف الذكر، اتخذت هذه الأخيرة عدة مبادرات من أجل تحسين الفعالية التنظيمية.

وتتجسد هذه الفعالية من خلال وضع خطط لتنمية الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية والأمنية للهيئة فضلا عن التدبير الداخلي وتقييم النتائج.

كما وضعت الهيئة استراتيجية جديدة في مجال الموارد البشرية تهدف ضمان التوفر الدائم للموظفين المؤهلين على جميع المستويات وتعزيز الشعور بانتمائهم لها.

وتأتي هذه الاستراتيجية في سياق تحديث وظيفة الموارد البشرية بهدف توفير مناخ عمل مناسب، بما يضمن تعزيز تعبئتهم والتزامهم من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتوخاة.

تهدف استراتيجية تنمية الموارد البشرية إلى ما يلي:

- وضع نظام تسيير توقعي للموارد البشرية وتدبير المهارات من شأنه أن يلبي حاجيات الهيئة من الأعداد الكافية من الأطر؛
- تعزيز مهارات الموظفين وتطوير خبراتهم من خلال التكوين المستمر الكافي والهادف؛
- إنشاء نظام تحفيزي قادر على الاحتفاظ بالموظفين وضمان استمرارهم في العمل؛
- تحسين عمليات تدبير الموارد البشرية من خلال رقمنة هذه الوظيفة وتطوير آليات التواصل الداخلي.

1. الرأس المال البشري، رافعة للنجاح

عززت الهيئة مواردها البشرية واستمرت في توظيفات جديدة، وذلك وفقا لخطة عملها لسنة 2021. وفي هذا الصدد، اتخذت الهيئة عدة إجراءات ترمي إلى تحسين جودة التواصل الداخلي وبيئة العمل وكذا تطوير نظام التدبير.

علاوة على ذلك، وفي إطار إرساء الحكامة الجيدة وبفضل صقل مهارات موظفي الهيئة، تم إنشاء عدة لجان التفكير في المشاريع التشغيلية والاستراتيجية.

1.1 الرأس المال البشري في أرقام

أدت سياسة التوظيف الجديدة التي تم تبنيها ابتداء من سنة 2018، إلى زيادة في عدد موظفي الهيئة، حيث وصل إلى ما مجموعه 44 موظفا مقارنة ب 26 موظفا سنة 2018، مسجلة بذلك زيادة قدرها حوالي 70%

بمتوسط عمر 39 عاما. كما يبرز التوزيع حسب الجنس معدل تأنيث بلغ 41 % كما هو مبين في الرسم المبياني التالي:

المبيان رقم 9 تطور عدد الموظفين بالهيئة بين 2018 و2021

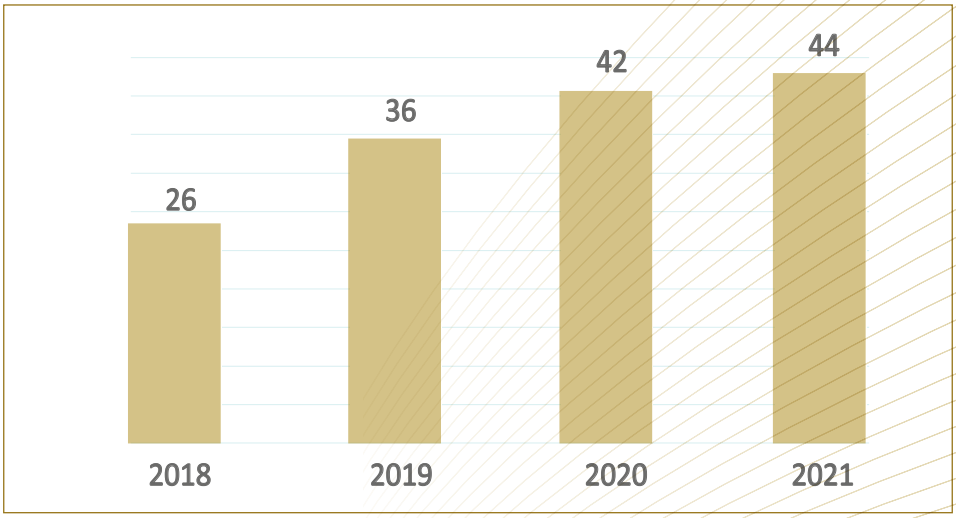

المبيان رقم 10 التوزيع حسب الجنس في 2021

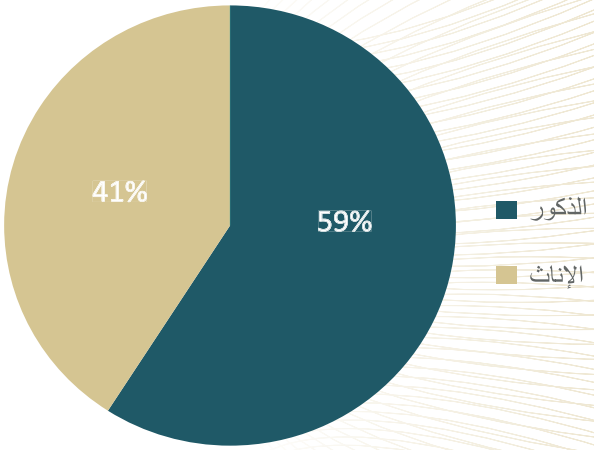

2.1 تعزيز الموارد البشرية

في سنة 2021، عززت الهيئة رأسمالها البشري من خلال توظيفات جديدة بهدف دعم تطورها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية انتقاء الموظفين تستند إلى معايير محددة تتوافق مع متطلبات المناصب الشاغرة.

3.1 تثمين المهارات

تولي الهيئة أهمية بالغة من أجل تطوير قدرات موظفيها وتمكينهم من تحسين معارفهم ومهاراتهم وذلك من خلال برنامج تكويني سنوي يرتكز بصفة خاصة على الجوانب التقنية والتنظيمية والقانونية والإدارية. كما تم تنظيم العديد من ورشات العمل والدورات التكوينية من قبل شركاء وطنيين ودوليين بشراكة مع الهيئة.

في إطار تدبير رأسمالها البشري، طورت الهيئة نظاما لإدارة المسار المهني لموظفيها يلبي تطلعاتهم المهنية ويولد المزيد من التحفيز والالتزام، كما يدعمهم في تقدم مسارهم المهني بانسجام مع الفرص التي توفرها لهم الهيئة.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم التواصل الداخلي في تحسين سلاسة تدفق المعلومات داخل مصالح الهيئة من خلال العديد من وسائل التواصل مثل القرارات والمذكرات ورصد الصحف والنشرة الإخبارية الداخلية.

على صعيد الأعمال الاجتماعية، توفر جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي الهيئة خدمات اجتماعية، حيث وقعت اتفاقيات في مجالات متعددة لتمكين أعضائها من الاستفادة من خدمات تفضيلية.

4.1 حماية صحة وسلامة الموظفين

خلال فترة جائحة كوفيد 19، واصلت الهيئة تحسيس وتعبئة موظفيها حول ضرورة احترام وتطبيق التدابير والإجراءات الوقائية.

وفي هذا الصدد، ارتكزت كل الجهود المبذولة على سلامة جميع موظفي الهيئة وفضاءات العمل لديها، حيث وضعت الهيئة خلال سنة 2021 برنامجا زمنيا للعمل حضوريا وعن بعد مع مراعاة الظروف والوسائل المتاحة. كما تم تدبير حضور الموظفين بحزم ووعي تام بالقيود الصحية المفروضة وفقا للمنظومة الصحية الوطنية.

2. الموارد المادية واللوجستية

وفقًا لسياسة التحديث التي انخرطت فيها الهيئة، قامت هاته الأخيرة بتدشين مقر جديد لمصالحها الإدارية.

وسيمكن هذا المقر الجديد الذي تم تجهيزه بأفضل المعايير المطلوبة فيما يتعلق بالحكامة الأمنية الجيدة، من مواجهة ارتفاع أعداد موظفيها من ناحية، وضمان ظروف أفضل لاشتغال مختلف مصالحها من ناحية أخرى.

وقد تم إطلاق هذا المشروع في ديسمبر 2020 بعد الانتهاء من المرحلة الأولى التي تتعلق بإنجاز الدراسات التقنية والمعمارية حيث امتد تنفيذها على مدى 9 أشهر.

وفي نفس السياق، قامت الهيئة باقتناء معدات جديدة وتحديث جميع بنياتها التحتية وكذا أنظمة المعلومات الخاصة بها وفقًا للمواصفات الدولية المعمول بها، بهدف تحسين ظروف عمل الموظفين لتمكينهم من بإنجاز المهام المنوطة بهم بشكل فعال. وتتجلى هذه التجهيزات كالتالي:

- نظام مراقبة بالفيديو IP؛
- نظام انذار الحريق؛
- تحديث نظام مراقبة الدخول والخروج مجهز بتقنيات أمنية جديدة؛
- نظام مضاد الاقتحام؛
- تثبيت حواجز ذات أشعة تحت الحمراء؛
- تجهيزات كهربائية حديثة وآمنة؛
- نظام كشف تسرب المياه؛
- نظام شفط الدخان الناتج عن الحرائق؛
- نظام مراقبة الدوريات.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين تدبير المعدات الكهربائية والتحكم فيها، تم تجهيز مقر الهيئة بمعدات كهربائية جديدة مجهزة بلوحات تحكم شاملة ذات توتر منخفض ولوحات تحكم ثانوية احترافية وفقًا للمعايير الدولية مجهزة بوحدات التحكم في استهلاك الطاقة بشكل صحيح.

3. تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

يعد نظام المعلومات للهيئة رافعة أساسية مسؤولة عن إدارة تدفقات المعلومات المختلفة التي تعتمد بشكل أساسي على بنية نظم المعلومات وحزم برامج الكمبيوتر وقواعد التدبير.

وبالتالي، وبعد اعتماد النظام الأساسي الجديد للهيئة، تمت مراجعة وتعديل البنية التحتية ونظام المعلومات بعد تغيير أسماء مجالات الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، الناتج عن تنفيذ التعديلات التشريعية والتنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحد من آثار التطور السريع لجائحة كوفيد 19، منذ عام 2020 وطوال عام 2021، واصلت الهيئة تزويد موظفيها بالأدوات والأنظمة اللازمة لتمكينها من تنفيذ جميع أنشطتها، مع توفير أجهزة محمولة حسب الحاجة.

من جهة أخرى، أعادت الهيئة تنظيم فضاءات العمل الخاصة بها والخاصة كذلك بشبكة الاتصالات، بما يتوافق مع تدابير الوقاية والحماية السارية لمكافحة كوفيد 19.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع العديد من المشاريع التقنية والمعلوماتية، وهي:

1.3 مشروع تصميم وتنفيذ خطة استمرارية العمل المعلوماتي

يهدف هذا المشروع إلى تنزيل استراتيجية استمرارية العمل المتعلقة بمختلف الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئة الوطنية للمعلومات المالية، تتدخل هذه الخطة في المراحل الأولية لمنع الحوادث المحتملة وتقليل تأثيرها وشدتها.

2.3 مشروع تطوير الخطة التوجيهية للمنظومة المعلوماتية

تعد الخطة التوجيهية للمنظومة المعلوماتية خطوة رئيسية لتحديد نظام معلومات الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وإضفاء الطابع الرسمي عليه وتنفيذه وتحديثه، وهي وثيقة استراتيجية تهدف إلى هيكلة استراتيجية الهيئة على المدى المتوسط (3 سنوات). الهدف من هذا المشروع هو تمكين الهيئة من تحسين عملياتها وتحسين أدائها وتوفير حلول مبتكرة لتشغيلها. وبالتالي فهو جزء من استراتيجية التحول الرقمي الشاملة للهيئة.

المرحلة 1	تقييم الوضع الحالي

تمت هذه المرحلة أساسا بإجراء دراسة أولية لرسم خريطة للاحتياجات وإجراء تحليل SWOT وتقديم النتائج والتحقق من صحتها واقتراح مواصفات لتصميم الخطة التوجيهية للمنظومة المعلوماتية. وتشمل الدراسة أيضا إجراء مقابلات مع الخبراء في المصالح الوظيفية، باستخدام استبيان متحقق منه مسبقا. وفي المتوسط،

أجريت مقابلتان إلى ثلاث مقابلات لكل كيان وظيفي. أسفرت هذه المقابلات عن تقارير صودق عليها من طرف الهيئة.

المرحلة 2 بناء الهدف

في هذه المرحلة، يتعلق الأمر بوضع الهدف الوظيفي وكذلك سيناريو التنفيذ، مع الكشف عن مبادئ الهندسة المعلوماتية، مع الأخذ كفرضيات مجالين وظيفيين لكل قسم وسيناريو واحد لكل قسم.

وخلال هذه المرحلة، تدرج المشاريع ذات الأولوية التي بدأت و/أو حددت في المبادرة الخطة التوجيهية للمنظومة المعلوماتية. تم تعيين مبادئ الهندسة المعلوماتية (الأعمال الأساسية والتطبيقات والبيانات والبنية التحتية المعلوماتية) لإعطاء إطار متماسك فيما يتعلق بالتطورات.

المرحلة 3 وضع خارطة الطريق

في هذه المرحلة من المشروع، تم وضع خارطة طريق تستند على بطاقات المشاريع. واقتراح حلول استعجالية وفعالة وتوصيات تنظيمية. وفي نهاية المرحلة، وبعد المصادقة عليه، توج بعرض تقديمي للعمل بأكمله.

3.3 مشروع تثبيت نظام المراجعة والتتبع المعلوماتي

في إطار حرص الهيئة على مواكبة تطور معايير وأنظمة الأمن المعلوماتي لضمان مستقبلها الرقمي، ومن أجل تعزيز أمن أنظمتها المعلوماتية، تم إنشاء نظام تدبير التتبع المعلوماتي لحماية الهويات وإمكانية الولوج إلى البنيات المعلوماتية والتطبيقات والمعطيات الخاصة بالهيئة. وقد تم كذلك لنفس الغرض وضع نظام مراجعة دقيق للغاية يمكن من متابعة ومراقبة العمليات التي أجريت على نظام ما خلال فترة محددة.

ويتيح هذا النظام كذلك إمكانية الولوج عن بعد لفائدة المكلفين بالأنظمة المعلوماتية ومقدمي الخدمات من أجل تحسين مردوديتهم بطريقة آمنة ومدققة، مع ضمان المطابقة مع أحدث معايير الأمن المعلوماتي والحماية من الهجمات الإلكترونية والسرقات وتسريب البيانات ذات الصلة بالهويات المسروقة و / أو امتيازات الولوج العالية التي قد تُمنح للوصول إلى الأصول المعلوماتية السرية للهيئة.

2021

الملحقات

VI

ملحق رقم 1 الأنماط

القضية رقم 1: عملية احتيال

الاشتباه	احتيال
الاطراف	شخص معنوي شخص ذاتي
البلدان المعنية	المغرب البلد (Cl)
النظام المستعمل	بنوك
الاليات المستعملة	أداة أداء مزورة
مؤشرات الاشتباه	شركة في طور التكوين ؛ حساب تم فتحه مؤخرًا؛ شركة يديرها أجنبي غير مقيم ومغربي.
الوقائع	(El) هي شركة في طور التكوين، متخصصة في الاستشارات ، يديرها (Pl) مغربي ، و (P۲) و (P۲) أجنبي غير مقيم من مواطني البلاد (Cl). (Pl) مدير الشركة (El)، تقدم للوكالة البنكية لإبلاغها بأن (P۲) قد قام بتحويل عدة ملايين من الأورو، وأعطى البنك نسخة من رسالة سويفت والعقود ذات الصلة. وقد كشفت العناية الواجبة التي أجراها البنك المغربي مع البنك المصدر (البنك المراسل) أن الرسالة سويفت ليست أصلية ولم يتم إصدارها.
نتائج التحليل	لم تكشف المعلومات التي جمعتها الهيئة عن وجود أي حساب بنكي مفتوح باسم الشركة (El). وفيما يتعلق ب (Pl)، فإن هذا الأخير يملك حسابات بنكية مغلقة ومفتوحة لدى البنوك المغربية. وخلص تحليل القضية إلى أن (Pl) استخدم شخصا اعتباريا قيد الإنشاء لتقديم وثيقة دولية مزورة لغرض الاحتيال.

القضية رقم 2: إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة

الاشتباه	إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة
الاطراف	شخص ذاتي
البلدان المعنية	المغرب البلد (Cl) البلد (CΓ)
الأنظمة المستعملة	بنوك مؤسسة الدفع
الاليات المستعملة	تحويل دولي
مؤشرات الاشتباه	تحويل دولي من ملاذ ضريبي
الوقائع	قد يكون (Pl) صاحب حساب بالاطلاع للمغاربة المقيمين بالخارج، وكيلا عقاريا في وكالة عقارية دولية. سجل الحساب البنكي ل (Pl) رجوع مبلغ هام جدا صدر عن شخص ذاتي من البلد (Cl)، من حسابه المفتوح في ملاذ ضريبي (CΓ)، بسبب شراء عقار في المغرب بالاشتراك مع (Pl).
نتائج التحليل	وفقا للمعلومات التي جمعتها الهيئة، تلقى (Pl) تحويلا دوليا بمبلغ هام من ملاذ ضريبي، دون أي علاقة اقتصادية مع المرسل. أظهرت المعلومات التي تم جمعها على المصادر المفتوحة أن المرسل يمكن أن يكون المستفيد الفعلي لشركة لها علاقة بمنشورات إعلامية سلبية بخصوص قضية «أوراق الجنة». وقد أثار تحليل العمليات البنكية ل (Pl) وعمليات التحويل النقدية شكوكا حول مصدر الأموال والغرض الاقتصادي من العمليات الدولية.

ملحق رقم 2 أنواع طلبات المعلومات الصادرة عن الهيئة

وصف لنوع طلب المعلومات
طلبات معلومات متعلقة بالعمليات
عمليات صرف عملات من طرف أشخاص ذاتيين
عمليات مسجلة على حساب بنكي
عمليات تحويل متعلقة بشخص ذاتي
عمليات تحويل متعلقة بوثيقة تعريف
طلبات معلومات متعلقة بوثائق
وثائق متعلقة بأشخاص ذاتيين
وثائق متعلقة بحسابات
وثائق متعلقة بأشخاص معنويين
طلبات معلومات متعلقة بحسابات
معلومات إضافية متعلقة بحسابات
حسابات متعلقة بأشخاص معنويين
حسابات متعلقة بأشخاص ذاتيين
حسابات متعلقة بوثيقة تعريف
طلبات معلومات متعلقة بأشخاص
أشخاص ذاتيون
طلبات معلومات متعلقة بمنتجات
منتجات متعلقة بأشخاص ذاتيين
منتجات متعلقة بحساب بنكي

ملحق رقم 3 دورات تكوينية وورشات عمل وندوات برسم سنة 2021

شهر	الموضوع
يناير	• المشاركة في اجتماع عقدته مجموعة العمل المالي مع عدد من ممثلي القطاع الخاص لمناقشة الموضوعات التي سيتناولها الدليل الإرشادي
	• Atelier régional au Maroc sur la mise en œuvre des sanctions internationales et la non-prolifération
فبراير	• Formation sur les actifs virtuels pour le blanchiment d'argent/financement du terrorisme
	• Renforcement des rôles des institutions financières dans la détection et la prévention des produits illicites issus de la traite des êtres humains et du trafic de migrants
	• Webinaire-formation sur le renforcement du rôle des institutions financières dans la détection et la prévention des procédés illicites résultant de la traite des personnes et du trafic de migrants
	• Atelier régional sur la coopération institutionnelle en matière de perquisition, de saisie et de confiscation des produits de la criminalité en ligne
	• Virtual joint assessor training
مارس	• دورة تدريبية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل
	• Les sanctions des Nations Unies contre le financement du terrorisme liées aux résolutions 1267 et 2462
	• جلسة تعريفية بالتعاون مع فريق الرصد التابعة لمجلس الأمن حول « فهم عقوبات الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب المتعلقة بالقرارين 1267 و2462» لتسليط الضوء على نظام العقوبات المالية المستهدفة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1267 ورقم 2462
	• Troisième réunion d'experts/Initiative sur la mise en œuvre des mesures de lutte contre le financement du terrorisme tout en préservant l'espace civique
	• Enquêtes financières sur la criminalité liée aux espèces sauvages
	• Actif virtuel et prestataires de services d'actifs virtuels

مارس	• جلسة تعريفية بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب حول «متطلبات مكافحة تمويل الإرهاب وفق قرار مجلس الأمن رقم 2462 وحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 من قبل الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»
	• Webinaire sur le blanchiment d'argent basé sur le commerce
	• Les nouvelles fonctionnalités de goAML
	• Quelles modalités pour la coopération judiciaire interétatique dans l'ICSANT et les autres instruments juridiques internationaux de lutte contre le terrorisme nucléaire ?
ابريل	• جلسة تعريفية حول «تمويل الإرهاب من خلال الأصول الافتراضية»
	• ورشة عمل افتراضية حول تعزيز دور المؤسسات المالية في الكشف ومنع العائدات غير المشروعة الناتجة عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
	• OECD International Academy for Tax Crime Investigation, VAT/GST Fraud Investigations (Specialty) Virtual Programme
	• Trend Micro Certified Professional training-DD
ماي	• Webinaire du GAFI sur la supervision basée sur le risque
	• Investigative Techniques for Effective Use of Banking Information (Specialty Program) Virtual Program, OECD Africa Academy for Tax and Financial Crime Investigation
	• Atelier d'applications sur le projet de blanchiment d'argent résultant des crimes de traite des êtres humains et de trafic de migrants du Groupe d'Action Financière pour la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord
	• Trend Micro Certified Professional training-DDEI
	• Utilisation du Bitcoin pour des fins illicites
يونيو	• Risques et typologies de blanchiment de capitaux et de financement du terrorisme liés à l'utilisation des cryptoactifs
	• Formation sur la nouvelle plateforme onusienne (UNODC) de collecte de données
	• جلسة تعريفية حول اتفاقية مكافحة الفساد وآلية استعراض تنفيذها

يونيو	• Application de la Convention des Nations Unies contre la corruption (Convention Merdia), examen du mécanisme d'examen de l'application de la Convention des Nations Unies contre la corruption.
	• Normes du GAFI
يوليوز	• Groupe international des utilisateurs de goAML : les opérations et politiques
	• المشاركة في تأطير ندوة تحسسية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنظمة من طرف وزارة العدل
	• Atelier sur le renforcement de la capacité du Maroc à prévenir le financement du terrorisme par la mise en œuvre effective des résolutions 1267 et 1988 du Conseil de Sécurité des Nations Unies- 1ère partie : perturbation financière
	• Atelier sur les enquêtes financières dans les crimes relatifs à la traite des personnes et au trafic des migrants
	• Participation à l'encadrement de la réunion de sensibilisation organisée par le Ministère de la Justice au profit des avocats
	• Participation à l'encadrement de la journée de sensibilisation au profit des agents immobiliers
	• Coopération entre les autorités douanières nationales et les cellules de renseignements financiers : questions opérationnelles, défis et solutions
غشت	• Atelier virtuel pour les enquêtes en matière de délinquance fiscale et financière
	• Stratégie et planification de la communication de la CRF
	• سلسلة الجلسات التعريفية عن بعد حول «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد الأصول المرتبطة بغسل عائدات الفساد» – الورشة الأخيرة–
	• جلسة تعريفية حول قنوات استرداد الأصول
	• جلسة تعريفية حول الدليل الاسترشادي حول المنهج القائم على المخاطر في الرقابة والاشراف لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة
شتنبر	• كيفية تطوير خارطة طريق إقليمية لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة
	• Techniques et indicateurs de risques de BC/FT

أكتوبر	• التحقيق في جرائم تمويل الإرهاب: أهمية التحقيق المالي الموازي
	• Atelier régional sur le traitement du renseignement financier par les CRF
	• الجلسة التعريفية حول تقرير المنهج القائم على المخاطر الصادر من مجموعة العمل المالي
	• Principales composantes et enjeux du dispositif LBC/FT
	• Microsoft Azure Administrator
	• Atelier sur le renforcement de la capacité du Maroc à prévenir le financement du terrorisme par la mise en œuvre effective des RCSNU 1267 & 1988
نونبر	• Business & General English Course
	• الجلسة التدريبية عن بعد حول تقنيات التحقيق المالي
	• Rédaction administrative
	• Atelier sur les sanctions financières ciblées- Renforcement des capacités du Maroc à prévenir FT- MEO résolution 1373-
	• Atelier sur le renforcement de la capacité du Maroc à prévenir le financement du terrorisme par la mise en œuvre effective de la résolution 1373 (2001) du CSNU
	• La rédaction, l'analyse et l'interprétation des textes juridiques
	• Journée de sensibilisation au profit des négociants des pierres et métaux précieux
	• دورة تكوينية من تنظيم رئاسة النيابة العامة
	• تعزيز قدرات السادة القضاة في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال
	• يوم تواصلي حول دور تجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة والعاديات والأعمال الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
دجنبر	• ورشة تدريبية حول مكافحة تمويل الإرهاب باستعمال العملات الافتراضية
	• Conférence sur « La lutte contre l'usage des crypto-monnaies dans le financement du terrorisme »
	• Techniques et outils de veille juridique
	• لقاء توعوي لفائدة الأشخاص الخاضعين

• Techniques et outils de planification et de reporting	دجنبر
• Corruption, crypto-monnaies, actifs virtuels et flux financiers illicites en provenance d'Afrique	
• Gestion de projet	
• التحقيق المالي الموازي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ضوء مستجدات القانون رقم 18-12	
• Atelier de sensibilisation au profit des cadres de la DGSN	
• Planification stratégique et veille stratégique et informationnelle	
• Techniques de communication et développement personnel	

الهيئة الوطنية للمعلومات المالية
طبعة 2022

رقم الإيداع القانوني: 2017PE0001
ISSN: 2550-3839
الإخراج الفني والطباعة: دار أبي رقراق للطباعة والنشر – الرباط

contact@anrf.gov.ma
www.anrf.gov.ma

ANRF
الهيئة الوطنية للمعلومات المالية